



صندوق النقد العربي

التقرير السنوي 2006

الصفحة

ب	تقديم
1	نشاط الصندوق خلال عام 2006
5	النشاط الإقراضي
18	النشاط الاستثماري
20	نشاط الصندوق في مجال المعونة الفنية
21	نشاط الصندوق في مجال أسواق الأوراق المالية العربية
23	نشاط التدريب
29	نشاط الصندوق في مجال مجلس محافظي المصارف المركزية
31	التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية
33	التعاون مع برنامج تمويل التجارة العربية
35	التقارير والنشرات والبحوث والدراسات
38	الوضع المالي الموحد للصندوق
45	البيانات المالية الموحدة وتقرير مراقبي الحسابات
67	ملاحق القروض
73	ملاحق عامة
79	التنظيم والإدارة

أصحاب المعالي رئيس وأعضاء مجلس محافظي صندوق النقد العربي

يشرفني بالأصالة عن نفسي ونيابة عن زملائي، أعضاء مجلس المديرين التنفيذيين، أن أرفع لمجلسكم الموقر التقرير السنوي عن أعمال الصندوق ومركزه المالي للعام الميلادي المنتهي في 31 ديسمبر 2006، وذلك وفقاً للمادة الثالثة والثلاثين من الاتفاقية المنشئة للصندوق.

د. جاسم المناعي
المدير العام
رئيس مجلس المديرين التنفيذيين

أبريل 2007

نشاط الصندوق خلال عام 2006

واصل الصندوق خلال عام 2006 نشاطه في مجالات عمله المختلفة وبما تسمح به موارده المتاحة. واستمر في مساندة الدول العربية لبلورة سياساتها على المستويات الوطنية والإقليمية في المجالات الاقتصادية والمالية والنقدية في إطار سعيها لتحقيق النمو المستدام.

ففي المجال الإقراضي، استمر التحسن في الأوضاع المالية والاقتصادية الكلية في غالبية الدول الأعضاء المقترضة من الصندوق، حيث انعكس في تقوية أوضاع موازين مدفوعاتها وارتفاع احتياطياتها الخارجية، وهو الأمر الذي أسهمت في تحقيقه الإصلاحات الاقتصادية الواسعة المنفذة في هذه الدول والتي شارك الصندوق في توفير الدعم لها.

وفي ظل هذا المناخ الإيجابي، تكثف الدول الأعضاء في الوقت الراهن جهودها التصحيحية من أجل مواجهة التحديات المتمثلة في خلق المزيد من فرص العمل المنتج لتخفيف حدة البطالة فيها، وتنويع وتوسيع قاعدتها الإنتاجية والتصديرية لتقليل أثر الصدمات الخارجية، وتعزيز قدرتها التنافسية الدولية للاندماج أكثر بالاقتصاد الدولي، وذلك من خلال تعميق الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية في اقتصاداتها.

وتجدر الإشارة في هذا السياق، إلى أن الصندوق من منطلق حرصه المتواصل على مواكبة التطورات الاقتصادية وأولويات الإصلاح في دوله الأعضاء واحتياجاتها، عمل على توسيع نطاق نشاطاته ليشمل، بالإضافة إلى اهتماماته بالاستقرار الاقتصادي وقابلية الوضع الخارجي للاستدامة، الإصلاحات في القطاعات الاقتصادية ذات الصلة بعمله، حيث استحدث تسهيل التصحيح الهيكلي ليقوم من خلاله بمساندة ودعم الإصلاحات الهيكلية في القطاع المالي والمصرفي وفي قطاع مالية الحكومة.

ومواصلة لهذا التوجه، وبالنظر إلى التركيز الحالي في معظم الدول الأعضاء على قضايا الإصلاح التجاري وتنمية وتنويع المبادلات مع العالم الخارجي، فقد استكمل الصندوق خلال عام 2006 إعداد الدراسة الخاصة بإنشاء تسهيل جديد يُعنى بدعم الإصلاح التجاري في الدول العربية. وسيبدأ العمل بهذا التسهيل فور اعتماد وإقرار مجلس المحافظين له. كذلك ومن نفس منطلق الحرص على متابعة احتياجات دوله الأعضاء، فقد شارف الصندوق على إكمال ترتيبات إعداد تسهيل جديد خاص بالدول الأعضاء المستوردة الصافية للنفط، والمتأثرة باستمرار الارتفاع في مستويات الأسعار العالمية.

وبالإضافة إلى ما تقدم، وعملاً على زيادة عنصر التيسير في قروضه، أجرى الصندوق في عام 2006 تخفيضاً جديداً على الهامش المطبق على الفوائد الخاصة بقروضه، وذلك في أعقاب التخفيض السابق للهامش الذي كان قد تم في عام 2005.

وفيما يتعلق بطلبات القروض الجديدة خلال عام 2006، تسلم الصندوق ثلاثة طلبات للاستفادة من موارده المالية من كل من جمهورية جيبوتي والجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية.

ويُشار بالنسبة لجيبوتي، إلى أنه كان قد جرى، تدارس أولويات الإصلاح الاقتصادي المزمع القيام بها مع المسؤولين المعنيين على هامش الاجتماعات السنوية للمؤسسات المالية العربية. وعقب ذلك، أوفد الصندوق بعثة مشاورات إلى جيبوتي ضمت إلى جانب خبرائه خبراء خارجيين، حيث توصلت إلى اتفاق مع المسؤولين حول عناصر برنامج إصلاح في مجال المالية العامة وتم دعمه بقرض ضمن قروض تسهيل التصحيح الهيكلي في قطاع المالية العامة.

أما بالنسبة للجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية، فقد أوفد الصندوق بعثة استطلاعية إلى كل منهما وذلك للتعرف على مجالات وأولويات الإصلاح لديهما. وتبع ذلك قيام الصندوق بإيفاد بعثة مشاورات إلى كل من الدولتين ضمت إلى جانب خبراء الصندوق خبراء خارجيين مختصين في المجالات المعنية بالإصلاحات المزمع تنفيذها. وقد قامت هاتان البعثتان بدراسة الأوضاع الاقتصادية في الدولتين وتحديد الإجراءات والخطوات المطلوبة لتنفيذ الإصلاحات في المجالات المحددة وذلك بالتشاور مع السلطات المعنية. وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن عدم استكمال الترتيبات والإجراءات المتعلقة بالقرضين من قبل الدولتين حالت دون توقيع عقدي القرضين معهما قبل نهاية العام.

ولقد ارتفع العدد الإجمالي للقروض التي قدمها الصندوق للدول الأعضاء منذ بداية نشاطه الإقراضي في عام 1978، إلى 135 قرصاً بقيمة إجمالية تبلغ نحو 1,071.91 مليون د.ع.ج، أي ما يعادل قرابة 5 مليار دولار أمريكي. واستفادت من هذه القروض أربع عشرة دولة من الدول الأعضاء. ويبين الملحق رقم (أ-1) تفاصيل تلك القروض بالسنوات وبالذات المستفيدة منها.

أما في مجال الاستثمار، وفي ظل المناخ الذي ساد الأسواق المالية العالمية خلال عام 2006 واعتدال معدلات التضخم مع ارتفاع أسعار الطاقة وأسعار الفائدة قصيرة الأجل في الأسواق المالية الرئيسية، حققت استثمارات الصندوق عائداً مرضياً يفوق معدلات الفائدة على مكونات وحدة حقوق السحب الخاصة. وتتكون محافظ الصندوق الاستثمارية من محفظة الأموال السائلة ومحافظ السندات قصيرة ومتوسطة الأجل، بالإضافة إلى محافظ صناديق الإستراتيجيات البديلة.

ويشتمل نشاط الصندوق الاستثماري بالإضافة إلى توظيف موارده الذاتية على نشاط قبول الودائع من المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، حيث شهد هذا النشاط تطوراً وزيادة ملموسة خلال العام، إذ

ارتفعت قيمة هذه الودائع بما يربو على 46 في المائة عما كانت عليه في نهاية العام السابق. بالإضافة إلى ذلك واصل الصندوق إدارة جزء من أموال برنامج تمويل التجارة العربية، وصندوق تقاعد العاملين بالصندوق، والأموال المجمعّة في الحساب الموحد للمنظمات العربية المتخصصة، بالإضافة إلى إدارة محافظ بالسندات لصالح الدول الأعضاء.

وبالنسبة لنشاط الصندوق في مجال **المعونة الفنية**، فلقد تم خلال عام 2006 إيفاد بعثتين إلى اليمن ضمت الأولى إيفاد فريق من الخبراء بغرض تقديم المشورة الفنية لدعم مساعي اليمن في التأهل للانضمام لمنظمة التجارة العالمية. كما أوفد الصندوق بعثة ثانية استطلاعية لليمن للتشاور مع السلطات المعنية حول متطلبات إنشاء سوق الأوراق المالية، وتحديث وتطوير القطاع المالي والمصرفي. كذلك أوفد الصندوق بعثة إلى سلطنة عمان لتقديم المشورة الفنية والدعم حول سبل المعالجة الفنية للمسائل المرتبطة بالحساب المالي في ميزان المدفوعات.

كما أوفد الصندوق بعثة إلى الجزائر لتقييم وتطوير استثمارات الاحتياطيات الخارجية لبنك الجزائر. ومن جانب آخر، استقبل الصندوق عدداً من موظفي البنك المركزي اليمني، خلال شهري مايو وسبتمبر 2006، وذلك لتدريبهم في مجال الاستثمارات المالية وتسويتها.

ومن جهة أخرى، وفي إطار مبادرة تطوير نُظم المقاصة والتسوية للمدفوعات والأوراق المالية في الدول العربية، زارت ثلاث بعثات فنية مشتركة خلال 2006 كل من الجمهورية اليمنية والجمهورية العربية السورية والمملكة المغربية، وذلك استجابة لطلب السلطات النقدية في هذه الدول.

وفي مجال **أسواق الأوراق المالية العربية**، استمر الصندوق في نشر المؤشر المركب الذي يحتسبه لقياس أداء هذه الأسواق مجتمعة، وفي نشر البيانات اليومية المتعلقة بأداء الأسواق المالية العربية على موقعه في شبكة الإنترنت، والتي وصل عددها إلى خمسة عشر سوقاً.

وفي مجال **التدريب**، واصل الصندوق توسيع وتكثيف نشاط معهد السياسات الاقتصادية التابع له لإتاحة فرص التدريب المتخصص للعاملين في المؤسسات النقدية والمالية في الدول الأعضاء. وفي هذا الإطار، تم خلال عام 2006، عقد ثلاث عشرة دورة تدريبية وثلاث حلقات عمل، بالإضافة إلى عقد ندوة لكبار المسؤولين حول "المؤسسات والنمو الاقتصادي في الدول العربية"، شارك فيها محافظو المصارف المركزية العربية أو نوابهم وكبار مساعديهم. وارتفع بذلك عدد الدورات التدريبية وحلقات العمل والندوات

التي قدمها الصندوق منذ بداية نشاطه في هذا المجال إلى 162 دورة تدريبية وحلقة عمل، استفاد منها 5053 مشاركاً من الدول الأعضاء.

وفي إطار توليه أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، قام الصندوق بالإعداد لاجتماع المكتب الدائم للمجلس الذي عُقد في مقر الصندوق، وكذلك اجتماعات الدورة الثلاثين للمجلس التي عقدت في الجزائر، كما قام بالإعداد للاجتماع السادس عشر للجنة الرقابة المصرفية العربية المنبثقة عن المجلس والذي عقد في تونس، وقد قام الصندوق أيضاً بتنظيم الاجتماع السنوي الثاني للجنة العربية لنظم الدفع والتسوية في مقره في أبوظبي.

وفي مجال التعاون والتنسيق مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية، شارك الصندوق في إعداد التقرير الاقتصادي العربي الموحد، وتولى كالمعتاد تحريره وإخراجه وإصداره وتوزيعه. كما شارك في الاجتماعات السنوية المشتركة لصندوق النقد والبنك الدوليين، والتي عقدت في سنغافورة في سبتمبر 2006. وقام الصندوق، على هامش هذه الاجتماعات بتنظيم اجتماعات جانبية ثنائية مع عدد من وزراء المالية العرب للتعرف على الأوضاع الاقتصادية في تلك الدول. كما شارك الصندوق في الاجتماع الذي ضم مجموعة محافظي الدول العربية في البنك مع رئيس البنك الدولي.

وفي مجال اهتمامه المتواصل بتشجيع وتنمية المبادلات التجارية فيما بين الدول العربية، واصل الصندوق خلال عام 2006 علاقات التعاون الوثيقة التي تربطه ببرنامج تمويل التجارة العربية، واستمر خلال العام في تقديم خدماته المتخصصة للبرنامج والمتعلقة بالشؤون القانونية والإدارية والتدقيق الداخلي وخدمات مكتبة الصندوق بالإضافة إلى إدارة ومتابعة محافظه الاستثمارية.

وبالإضافة إلى ما تقدم، قام الصندوق خلال العام بإصدار عدد من التقارير والنشرات والبحوث والدراسات منها النشرات الإحصائية التي تغطي مجالاتها الحسابات القومية، والنقد والائتمان، وموازن المدفوعات والدين العام الخارجي، والتجارة الخارجية، وأسعار الصرف التقاطعية، والمؤشرات الاقتصادية للدول العربية، وكذلك النشرة الفصلية لقاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية، وعدد من الدراسات المقدمة ضمن مشاركة الصندوق في الندوات الإقليمية المتخصصة.

يمارس الصندوق نشاطه الإقراضي من خلال تقديم مجموعة من التسهيلات الائتمانية المختلفة لدوله الأعضاء المؤهلة للاقتراض منه، وذلك في شكل قروض ميسرة ومتفاوتة الآجال، مخصصة للمساهمة في تمويل موازين المدفوعات وتوفير الدعم لمتطلبات تنفيذ الإصلاحات الهيكلية. كما يجري مشاورات مكثفة مع السلطات المختصة في الدول المقترضة للاتفاق معها حول السياسات والإجراءات المناسبة لمعالجة وإصلاح الأوضاع الاقتصادية والنهوض بها.

أنواع التسهيلات الائتمانية

تقع أنواع التسهيلات الائتمانية المختلفة التي يوفرها الصندوق ضمن قسمين رئيسيين⁽¹⁾، يتعلق أولهما بمهام تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعات الدول الأعضاء المقترضة وما يتصل بذلك من إصلاحات اقتصادية، مرتبطة إلى حد كبير في مجملها بالأوضاع الكلية للاقتصاد، يتم التشاور والاتفاق حولها مع السلطات المختصة. ويذكر في هذا الخصوص، أن الصندوق بدأ بتوفير الدعم لهذا النوع من الإصلاحات منذ انطلاق نشاطه الإقراضي في عام 1978. أما النوع الآخر من التسهيلات الائتمانية التي يوفرها الصندوق، فقد استحدث عام 1997، بهدف إتاحة الدعم والمساندة للإصلاحات القطاعية التي تنفذها الدول الأعضاء في قطاعين وثيقي الصلة باهتمامات الصندوق وبمجالات عمله، هما القطاع المالي والمصرفي، وقطاع المالية العامة (مالية الحكومة). ولقد ركزت التسهيلات المقدمة ضمن هذا الإطار في المرحلة الأولى، على دعم الإصلاحات التي نفذتها الدول الأعضاء المقترضة في القطاع المالي والمصرفي. ثم تلا ذلك في عام 2005، وفي أعقاب التجارب الملحوظة من الدول الأعضاء المعنية، مع هذا النوع الجديد من تسهيلات الصندوق، بداية العمل بتطبيق الشق الثاني من التسهيل الهادف إلى دعم الإصلاحات المنفذة في قطاع المالية العامة. وتشمل التسهيلات الائتمانية التي يقدمها الصندوق في مجال المساهمة في تمويل العجز الكلي في موازين مدفوعات الدول الأعضاء أربعة أنواع من القروض، وهي القرض التلقائي والقرض العادي والقرض الممتد والقرض التعويضي وتفاوتت أحجامها وشروط منحها وآجال استحقاقها حسب طبيعة وأسباب الاختلال في ميزان المدفوعات الذي تعاني منه الدولة العضو المؤهلة للاقتراض.

أما **القرض التلقائي** فهو الذي يقدم للمساهمة في تمويل العجز الكلي في ميزان مدفوعات الدولة العضو وبحجم لا يزيد عن 75 في المائة من اكتتابها في رأسمال الصندوق المدفوع بالعملة القابلة للتحويل. ويبلغ

(1) يُذكر أن الصندوق، وبالإضافة لهذه الأنواع من التسهيلات، كان قد وفر لدوله الأعضاء "تسهيل التجارة العربية البينية" والذي قدم في إطاره 11 قرصاً بلغت قيمتها الإجمالية 64,730 ألف د.ع.ح. ولقد تم إيقاف العمل بالتسهيل المذكور مع بداية برنامج تمويل التجارة العربية نشاطه في عام 1991.

أجل هذا القرض ثلاث سنوات ولا يشترط للحصول عليه اتفاق الدولة العضو المقترضة مع الصندوق على برنامج تصحيحي لتخفيف العجز في ميزان مدفوعاتها طالما أنه لا يوجد بذمتها قروض مشروطة عادية أو ممتدة. أما إذا كان بذمة الدولة قروض عادية أو ممتدة، فإن منح القرض التلقائي يخضع عندها للشروط المطبقة على تلك القروض، وتتم إضافة حدوده إلى حدود القرض المشروط المعني.

والقرض العادي وهو الذي يقدم للدولة العضو المؤهلة للاقتراض عندما تزيد حاجتها من الموارد عن 75 في المائة من اكتتابها المدفوع بالعملة القابلة للتحويل، وبعد أن تكون قد استنفدت حقوقها التلقائية في الاقتراض من مؤسسات الإقراض الدولية أو الإقليمية المشابهة. ويقدم هذا القرض عادة بحدود 100 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملة القابلة للتحويل، حيث يمكن توسيعه كحد أقصى إلى 175 في المائة بإضافة حدود القرض التلقائي. ويشترط للحصول عليه الاتفاق مع الدولة العضو المقترضة على برنامج تصحيح مالي يمتد سريانه لفترة لا تقل عن سنة. وتستهدف السياسات والإجراءات المضمنة في البرنامج العمل على تخفيف العجز في ميزان المدفوعات. ويشرف الصندوق على متابعة تنفيذ البرنامج، حيث يتوقف سحب الدفعات اللاحقة من القرض على التنفيذ المرضي للسياسات والإجراءات المتفق عليها، كما هو شأن كافة القروض المشروطة الأخرى. وتسدد كل دفعة من القرض العادي خلال فترة خمس سنوات من تاريخ سحبها.

والقرض الممتد وهو الذي يقدم للدولة العضو المؤهلة للاقتراض في حالة وجود عجز كبير في ميزان مدفوعاتها ناجم عن خلل هيكلي في اقتصادها. ويُشترط لتقديم هذا القرض، بالإضافة إلى شرط استنفاد الحقوق التلقائية في الاقتراض لدى مؤسسات الإقراض الدولية أو الإقليمية المشابهة، الاتفاق مع الدولة العضو على برنامج تصحيح هيكلي يغطي فترة زمنية لا تقل عن سنتين وذلك بهدف إيجاد حل ملائم لمشكلاتها. ويقدم القرض الممتد عادة بحدود 175 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملة القابلة للتحويل، ويمكن توسيعه كحد أقصى إلى 250 في المائة بإضافة حدود القرض التلقائي. وتسدد كل دفعة منه خلال فترة سبع سنوات من تاريخ سحبها.

والقرض التعويضي وهو الذي يقدم لمساعدة الدولة العضو التي تعاني من موقف طارئ في ميزان مدفوعاتها ناتج عن هبوط في عائدات صادراتها من السلع والخدمات و/أو زيادة كبيرة في قيمة وارداتها من المنتجات الزراعية نتيجة سوء المحاصيل. ويبلغ الحد الأقصى لهذا القرض والذي يقدم بأجل ثلاث سنوات، 50 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملة القابلة للتحويل. ويُشترط للحصول عليه أن يكون كلاً من الهبوط في الصادرات أو الزيادة في الواردات الزراعية أمراً طارئاً ومؤقتاً.

والنوع الآخر من التسهيلات هو **تسهيل التصحيح الهيكلي** الذي يقدم لدعم الإصلاحات في القطاع المالي والمصرفي وقطاع المالية العامة. وقد لاقى هذا التسهيل قبولاً واهتماماً كبيرين من الدول الأعضاء منذ مباشرة العمل به في عام 1998، بحيث أصبح المحور الرئيسي للنشاط الإقراضي للصندوق. ويعتبر ذلك دليلاً على حرص الصندوق المستمر على متابعة أوضاع دوله الأعضاء واحتياجاتها، حيث أنه لوحظ تزايد اهتمامها في السنوات الأخيرة بتبني الإصلاحات الهادفة إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد وتنميتها، بعد أن حققت سياسات الاستقرار وإصلاح الأوضاع الاقتصادية الكلية نتائج طيبة في العديد منها. ولقد جاء تركيز الصندوق على استحداث التسهيل، وتوجيهه خلال المرحلة الأولى منه لدعم الإصلاحات المنفذة في القطاع المالي والمصرفي، منسجماً مع اهتمام الدول الأعضاء المتزايد بإصلاح أوضاع هذا القطاع الهام.

ويُشترط لتقديم التسهيل، أن يكون البلد العضو المقترض قد بدأ بمباشرة جهود الإصلاح الهيكلي، وحقق قدراً معقولاً من الاستقرار الاقتصادي الكلي. ويمنح التسهيل بعد الاتفاق على برنامج إصلاح هيكلي يشرف الصندوق على متابعة تنفيذه. وكان الصندوق قد حدد في البداية سقف هذا التسهيل بما يساوي 75 في المائة من ائتمان العضو المدفوع بالعملة القابلة للتحويل. وفي ضوء ما لاقى التسهيل من اهتمام من قبل الدول الأعضاء، والذي تمثل في قيام سبع منها بالاقتراض بكامل السقف المحدد له، وافق مجلس محافظي الصندوق في أبريل 2001 على رفع سقف تسهيل التصحيح الهيكلي إلى 175 في المائة من ائتمان العضو المدفوع بالعملة القابلة للتحويل. كذلك تجدر الإشارة إلى أنه، ومن أجل إضفاء المزيد من المرونة على استخدام التسهيل، فإن مجلس المديرين التنفيذيين للصندوق كان قد وافق في مارس 2001 على تعديل أسلوب سداد القرض المقدم في إطار التسهيل، بحيث تسدد كل دفعة منه على مدى أربع سنوات من تاريخ سحبها بدلاً عن سداد كامل القرض خلال فترة أقصاها أربع سنوات من تاريخ سحب الدفعة الأولى، كما كان معمولاً به في البداية.

في ضوء النجاح الذي حققته الدول التي اتبعت أسلوب التوجه الاقتصادي الخارجي وتشجيع الصادرات، ومع تواصل نمو التجارة الدولية وتزايد اتجاهات عولمة الأسواق، زاد اهتمام الدول العربية بتوظيف قناة التصدير وتحرير المبادلات التجارية كمحرك ومحفز للنمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل. كما نشطت الدول العربية كذلك في عقد الاتفاقيات التجارية الثنائية والإقليمية والدولية. وفي هذا الإطار، عمل الصندوق خلال عام 2006 على استحداث تسهيل جديد يُعنى بدعم الإصلاح التجاري في الدول الأعضاء يضاف إلى التسهيلات المتاحة حالياً، ويرمي إلى توسيع مجالات نشاطه في دعم الإصلاحات في القطاعات ذات الصلة بنشاطه والتكيف مع الاحتياجات المتطورة للدول الأعضاء. ويستهدف هذا التسهيل مساندة الإصلاحات اللازمة لتطوير وتنويع قاعدة تصدير السلع والخدمات، وبما يعزز وينمي موارد النقد الأجنبي ويقلل من حدة

التأثر بالصدمات الخارجية. وقد أكمل الصندوق الاستعدادات لبدء العمل في دعم الإصلاحات في المجال التجاري متى ما تم إقرار واعتماد التسهيل من قبل مجلس المحافظين.

ومن جهة أخرى، وفي أعقاب الملاحظات التي أثّرت في الاجتماع السنوي لمجلس محافظي الصندوق الذي عُقد في الرباط بتاريخ 18 أبريل 2006 حول تأثر بعض الدول الأعضاء المستوردة للنفط بارتفاع أسعاره، كلف مجلس المديرين التنفيذيين إدارة الصندوق بإعداد دراسة حول الآليات التي يمكن من خلالها تقديم المساعدة لهذه الدول للتكيف مع الظاهرة المذكورة وتجاوز صعوباتها. وعملاً بالملاحظات التي أبدتها المجلس حول المقترحات الأولية التي تقدم بها الصندوق في هذا المجال، يجرى العمل على إنشاء تسهيل يساهم في توفير الدعم المالي للدول الأعضاء المتأثرة بارتفاع تكلفة صافي وارداتها من المنتجات النفطية لعرضه على المجلس تمهيداً لرفع التوصية المناسبة بشأنه إلى مجلس المحافظين.

أسعار الفائدة

يستهدف هيكل أسعار الفائدة المطبق من قبل الصندوق تحقيق قدر أكبر من الاتساق مع الممارسات المتبعة في المؤسسات الإقليمية والدولية الأخرى المشابهة، مع سعيه في الوقت نفسه إلى تحقيق القدر الممكن من التوفيق بين التيسير في شروط قروضه وسلامة مركزه المالي. ويوفر الصندوق قروضه وفق نظامين يكون للدولة المقترضة الحق في اختيار النظام الذي يلائمها منهما، أولهما نظام سعر الفائدة المعوم الذي يرتكز على سعر الفائدة على وحدة حقوق السحب الخاصة لمدة ستة أشهر كمعدل أساس، وهو السعر السائد في أول يوم عمل من كل شهر. أما النظام الثاني، فهو نظام التثبيت النشط لسعر الفائدة الذي يتم بموجبه تثبيت سعر الفائدة على مبلغ الدفعة المسحوب في تاريخ السحب لكامل فترة الدفعة. وسعر الفائدة الذي يتم تثبيته وفق هذا النظام هو سعر الفائدة على وحدة حقوق السحب الخاصة السائد في أول يوم عمل من كل شهر والمعادل لسعر المقايضة المتداول لأجل القرض المعني، أي سعر الفائدة على وحدة حقوق السحب الخاصة المتوفر في سوق العملة الأجلة لفترة القرض المعني. ويضاف إلى ذلك السعر هامشاً ثابتاً يتم تحديده ومراجعتة دورياً للتأكد من ملاءمته.

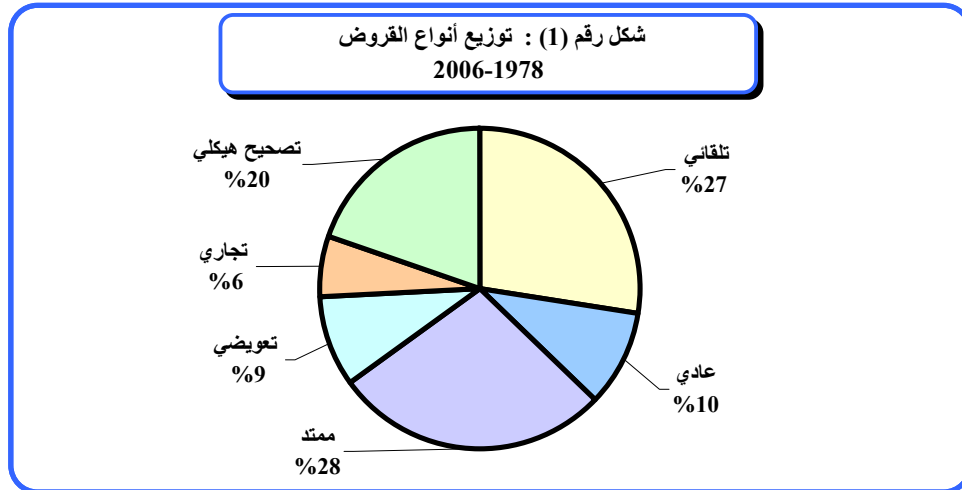
التزامات القروض

تسلم الصندوق خلال عام 2006 ثلاثة طلبات لقروض جديدة. وفي إطار تسهيل التصحيح الهيكلي لقطاع مالية الحكومة، تم تقديم قرض قدره 350 ألف دينار عربي حسابي إلى جمهورية جيبوتي.

وقد استهدف القرض المقدم إلى جمهورية جيبوتي دعم جهود السلطات لإصلاح قطاع مالية الحكومة من خلال تحديث وتطوير النظام الضريبي من أجل رفع كفاءته، وذلك في إطار الاستعداد لانضمام جيبوتي إلى الاتحاد الجمركي لدول الكوميسا والذي يتطلب تبني تعرفه جمركية موحدة لمجموعة الدول المشاركة في الاتحاد.

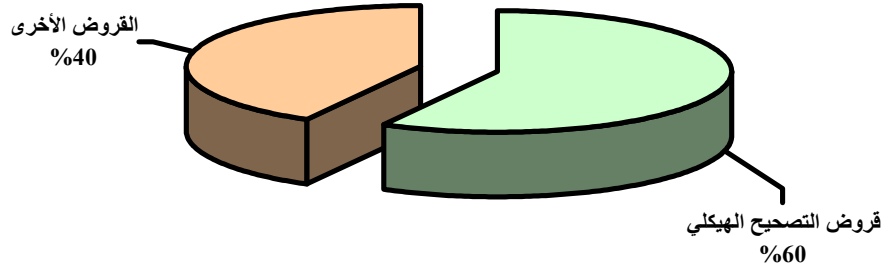
ولقد ارتفع العدد الإجمالي للقروض التي قدمها الصندوق للدول الأعضاء منذ بداية نشاطه الإقراضي في عام 1978 إلى 135 قرصاً بقيمة إجمالية تبلغ نحو 1,071.91 مليون د.ع.ح، أي ما يعادل قرابة 5 مليار دولار أمريكي. واستفادت من هذه القروض أربع عشرة دولة من الدول الأعضاء. ويبين الملحق رقم (أ-1) تفاصيل تلك القروض بالسنوات وبالذول المستفيدة منها.

كما تصدرت القروض الممتدة لائحة القروض التي قدمها الصندوق منذ بداية نشاطه الإقراضي كما هو مبين في الشكل رقم (1)، حيث بلغت نحو 28 في المائة من إجمالي القروض التي تم التعاقد عليها. وبلي القروض الممتدة القروض التلقائية التي بلغت نسبتها نحو 27 في المائة من إجمالي القروض التي تم التعاقد عليها، ثم قروض التصحيح الهيكلي بنسبة 20 في المائة من الإجمالي.



والجدير بالذكر، أن قروض التصحيح الهيكلي أصبحت تحتل أهمية متزايدة في عمل الصندوق، حيث بلغ عددها 18 قرصاً من أصل 32 قرصاً تم منحها للدول الأعضاء خلال الفترة منذ البدء بالعمل بهذا النوع من القروض عام 1998. ويوضح الشكل رقم (2) أن قيمة قروض التصحيح الهيكلي بلغت نحو 60 في المائة من إجمالي قيمة القروض التي تم تقديمها منذ عام 1998. ويبين الملحق رقم (أ-2) قيمة وعدد القروض التي حصلت عليها كل من الدول الأعضاء مقسمة حسب نوع القرض المقدم.

شكل رقم (2): نسبة قروض التصحيح الهيكلي من إجمالي القروض المقدمة خلال الفترة 1998-2006



السحب والسداد على القروض

بلغ إجمالي السحب على القروض المقدمة من موارد الصندوق المتاحة للإقراض حوالي 0.17 مليون د.ع.ح.، خلال عام 2006 تمثل السحوبات على القروض الجديدة. وفي المقابل، تسلم الصندوق خلال عام 2006 ما قيمته 22.0 مليون د.ع.ح. تمثل أقساط قروض مقدمة في السابق، تم تسديدها من قبل دول مقترضة هي، المغرب، مصر، تونس، جيبوتي، لبنان، موريتانيا والسودان. وفي ضوء ذلك، بلغ رصيد القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء المقترضة في نهاية عام 2006 نحو 231.5 مليون د.ع.ح. ويمثل ذلك 39.3 في المائة من رأسمال الصندوق المدفوع بعملات قابلة للتحويل⁽²⁾، وذلك مقارنة بمبلغ 253.4 مليون د.ع.ح. في نهاية عام 2005، يمثل 43 في المائة من رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل في ذلك التاريخ.

ولقد بلغ إجمالي القروض الملتزم بها من قبل الصندوق، والذي يساوي رصيد القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء مضافاً إليه المبالغ غير المسحوبة من القروض المتعاقد عليها، حوالي 262.6 مليون د.ع.ح. في نهاية عام 2006 وذلك مقارنة بمبلغ 284.3 مليون د.ع.ح. في نهاية عام 2005.

(2) بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) الصادر في اجتماع 12 أبريل 2005 تم رفع رأس المال المدفوع من 326 مليون دينار عربي حسابي إلى 600 مليون دينار عربي حسابي.

جدول رقم (1)
السحب والسادد من القروض خلال عام 2006

(ألف دينار عربي حسابي)

السادد	السحب			الدولة
	المجموع	من القروض السابقة	من القروض المقدمة خلال عام 2006	
6,231	-	-	-	المغرب
12,883	-	-	-	مصر
2,070	-	-	-	تونس
145	175	-	175	جيبوتي
671	-	-	-	موريتانيا
40	-	-	-	السودان
22,040	175	-	175	المجموع

المشاورات مع الدول الأعضاء

أوفد الصندوق بعثة مشاورات لجيبوتي لدراسة طلبها للاستفادة من موارد تسهيل التصحيح الهيكلي لقطاع مالية الحكومة حيث جرى الاتفاق مع السلطات المختصة على برنامج إصلاح يركز على دعم جهود إدخال العمل بضرية القيمة المضافة.

ويذكر أن الاقتصاد الجيبوتي كان قد عانى خلال العقد الماضي من مصاعب اقتصادية ملحوظة تمثلت في حدوث تراجع حاد في معدلات النمو، وتدني مستويات المعيشة، وارتفاع البطالة، وتفاقم الاختلالات المالية، وتراكم المتأخرات الداخلية والخارجية. ولمعالجة تلك الأوضاع، شرعت السلطات الجيبوتية منذ عام 1996 في تبني عدد من برامج الإصلاح الاقتصادي هدفت في مجملها إلى تحقيق الاستقرار الكلي ورفع معدلات النمو، وتحسين وضع الموازنة العامة، والعمل على التوصل إلى تسوية للمتأخرات الخارجية والمحلية، وخلق بيئة مشجعة لتحفيز الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي. وقد حقق الاقتصاد الجيبوتي أداءً جيداً نسبياً بفضل هذه الجهود التصحيحية، حيث سجل نمواً حقيقياً مضطرباً منذ عام 2003، كما تمكنت السلطات من الحفاظ على معدلات معتدلة للتضخم، وتم تقليص العجز الكلي للموازنة وصولاً إلى تحقيق فائض طفيف في عام 2005.

وفيما يخص جهود الإصلاح في مجال مالية الحكومة، فقد نفذت السلطات الجبوتية إصلاحات استهدفت في جانب النفقات تقوية إدارة الإنفاق العام، حيث تبنت الحكومة خطة شاملة لإعادة تنظيم وزارة المالية وإنشاء مكتب للتدقيق والانضباط المالي. كذلك عملت على تخفيض نفقات الرواتب والأجور وإصلاح صناديق المعاشات التقاعدية وتقوية وضعها المالي وضمان تغطيتها لحقوق المتقاعدين بطريقة منتظمة في المدى المتوسط. كما عملت الحكومة أيضاً على تعزيز كفاءة تخصيص الموارد ودعم دور القطاع الخاص من خلال تطبيق برنامج للخصخصة شمل عمليات مطار جيبوتي الدولي وميناءها. كما جرى العمل، في هذا الإطار، على إصلاح قطاع الاتصالات من خلال تأسيس شركة قطاع عام مستقلة للاتصالات تمهيداً لخصخصة هذا القطاع.

وفي جانب الإيرادات، شملت جهود الإصلاح تطوير النظام الضريبي وتحسين الإدارة الضريبية، وتمثلت أهم الإصلاحات التي تم تنفيذها في جانب الإيرادات في إعادة هيكلة إدارة الإيرادات الضريبية وتنظيمها واستحداث وحدتين تختص أولاهما بالتعامل مع الشركات الكبيرة والأخرى بالتعامل مع الشركات المتوسطة والصغيرة. كذلك تم تقليص عدد معدلات الضريبة المحلية على الاستهلاك التي تطبق على الواردات من ثمانية إلى ثلاثة معدلات، بالإضافة إلى تعميم هذه الضريبة على السلع والخدمات المنتجة محلياً. كما تم اعتماد جدول موحد ومبسط للضريبة على الرواتب والأجور، وتطبيق ضريبة موحدة على الأرباح المهنية بنسبة 25 في المائة، وبدء العمل في تطبيق نظام الترفيم التعريفي لدافعي الضرائب (NIF) بما يساعد على تحسين عملية التحصيل الضريبي وجمع الإحصاءات والمعلومات التي تساهم في توسيع القاعدة الضريبية.

وإدراكاً من السلطات لأهمية الاستمرار في جهود الإصلاح في قطاع مالية الحكومة، وتحديث وتطوير النظام الضريبي من أجل رفع كفاءته، وفي إطار الاستعداد لانضمام جيبوتي للاتحاد الجمركي لدول الكوميسا والذي يتطلب تبني التعرفة الجمركية الموحدة، تعتزم الحكومة الجبوتية استكمال جهود الإصلاح بإدخال العمل بضريبة القيمة المضافة. ويستهدف الإصلاح في هذا الجانب، توسيع القاعدة الضريبية، وإعادة هيكلة الضرائب غير المباشرة من أجل تبسيطها والتنسيق فيما بينها مع تجنب إضافة أعباء ضريبية جديدة على المستهلكين والمنتجين المحليين من جهة، والحفاظ على مستوى الإيرادات الضريبية من جهة ثانية.

وفي هذا الإطار، تم الاتفاق مع بعثة المشاورات الموفدة من الصندوق على برنامج إصلاح هيكلي في قطاع مالية الحكومة، يغطي الفترة يوليو 2006 – يوليو 2007، يستهدف تمكين السلطات من النجاح في استحداث ضريبة القيمة المضافة ووضعها موضع التطبيق. وقد ارتكز البرنامج على عدد من المحاور من بينها، استكمال عملية الترفيم التعريفي الضريبي، وتعزيز دور ومهام اللجنة الوطنية المناط بها إدخال العمل

بضريبة القيمة المضافة، وتكليفها بوضع تصور شامل للجوانب الفنية الأساسية للضريبة، وتأهيل وتقوية الإدارة المعنية بالضريبة ودعمها بالموارد البشرية والقدرات الفنية اللازمة، وتنفيذ برنامج وطني لتوعية الجمهور وفعاليات القطاع الخاص بكيفية التعامل مع ضريبة القيمة المضافة، ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مسك الدفاتر المحاسبية المنتظمة الضرورية لضمان نجاح تطبيق الضريبة. ويمثل هذا البرنامج المرحلة الأولى الأساسية المتضمنة للخطوات التمهيديّة لعملية استحداث ضريبة القيمة المضافة التي ينبغي تنفيذها خلال فترة العام التي يعطيها.

وإلى جانب بعثة المشاورات الموفدة إلى جيبوتي، وفي ضوء طلبات الاستفادة من موارد تسهيل التصحيح الهيكلي التي تلقاها من كل من سورية واليمن، أوفد الصندوق بعثتي مشاورات للبلدين. فبالنسبة لسورية، جرى التشاور حول عناصر برنامج لإنشاء سوق لأذون الخزانة يوفر له الصندوق الدعم في إطار تسهيل التصحيح الهيكلي لقطاع مالية الحكومة.

وتجدر الإشارة، إلى أن السلطات السورية قامت خلال السنوات الأخيرة، بتنفيذ حزمة من الإصلاحات استهدفت تمهيد المجال أمام التحول إلى اقتصاد يعتمد على قوى السوق، وتحسين نظام الحوافز، وتحرير الأسعار، وتقوية الوضع المالي للحكومة. كما استهدفت الإصلاحات إحداث تغيير في الإطار القانوني والتشريعي والمؤسسي لتحسين بيئة الاستثمار وتعزيز المنافسة في الاقتصاد. وفي هذا الصدد، شملت الإصلاحات المنفذة مجالات الضرائب، وإدارة الإنفاق العام، وتحرير الأسعار، وتحرير التجارة الخارجية، وتخفيض الرسوم الجمركية، وإصلاح نظام وسعر الصرف، كما شملت اتخاذ السلطات لعدد من الإجراءات الهادفة إلى تحرير وتطوير القطاع المالي والمصرفي وإنشاء سوق للأوراق المالية.

ولقد أظهرت البيانات والمعلومات التي حصلت عليها البعثة، أن أداء الاقتصاد السوري خلال عام 2005 كان، بشكل عام، مرضياً، حيث استمر معدل النمو في اتجاهه التصاعدي مدعوماً بالأداء الجيد للصادرات خاصة الصادرات غير النفطية، وبالزيادة الملحوظة في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في أعقاب الإجراءات والسياسات التي اتخذتها السلطات لتحسين مناخ الاستثمار، وكذلك بالارتفاع في تحويلات العاملين في منطقة الخليج. وقد صاحب الأداء في المجالات المذكورة، ارتفاع في معدل التضخم نتيجة لعدة عوامل أهمها السياسة النقدية التوسعية، بالإضافة إلى الآثار المترتبة على عملية تحرير الأسعار المحلية وانخفاض سعر صرف الليرة السورية. ومن جهة أخرى، استمرت موازنة الحكومة في تسجيل عجز كلي وذلك على الرغم من بعض التحسن الذي طرأ على جانب الموازنة غير النفطية. وتنبغي الإشارة في هذا الخصوص إلى أن السلطات السورية تولي أهمية خاصة لاستكمال الإصلاحات في مجال المالية العامة، من

خلال مواصلة مساعي تعزيز الإيرادات التي تشمل استحداث ضريبة القيمة المضافة وتحسين الإدارة الضريبية والإدارة العامة وذلك من جهة، وضبط وترشيد الإنفاق العام من جهة أخرى.

وضمن التوجهات الجديدة للسياسات الاقتصادية في سورية، وفي ضوء إدراك السلطات السورية لأهمية إعادة النظر في أسلوب تمويل العجز المالية في الموازنة الحكومية المتبع حالياً، والذي يقوم على التمويل المباشر الإلزامي لهذه العجز من المؤسسات الاقتصادية والمالية بوجه عام، ومن مصرف سورية المركزي بوجه خاص، توصلت بعثة المشاورات إلى اتفاق مع السلطات على برنامج لإنشاء سوق لأذون الخزانة وعلى خطة عمل تفصيلية لهذا الغرض يتم تنفيذها خلال عام 2007.

وسيساعد إنشاء هذا السوق من جهة، على تمكين السلطات من تمويل عجز الموازنة من مصادر حقيقية غير تضخمية، وعلى تحديث وتطوير القطاع المالي والمصرفي في إطار السياسات الرامية إلى تحرير الاقتصاد وزيادة المنافسة فيه بهدف تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة من جهة أخرى. وفي هذا الصدد، سيدعم وجود سوق لأذون الخزانة جهود تعزيز ورفع كفاءة الوساطة المالية والتوصل إلى أسعار فائدة تعكس الكلفة البديلة للموارد. كما سيوفر العائد على أذون الخزانة مؤشراً يمكن من تسعير الأدوات المالية الأخرى في الاقتصاد، ويمهد السبيل أمام تطوير أسواق أخرى كالسوق النقدية وسوق ما بين البنوك وسوق الأوراق المالية. وسيكون لسوق أذون الخزانة انعكاسات إيجابية على إدارة السياسة النقدية من خلال قيام المصرف المركزي باستخدام هذه الأذون في عمليات السوق المفتوحة، وقيام المصارف التجارية باستخدامها لأغراض الرهن مقابل الإقراض الذي يوفره لها المصرف المركزي أو الاقتراض من السوق النقدي.

وبالنسبة لليمن، جرى التشاور حول عناصر برنامج يستهدف إنشاء سوق الأوراق المالية، وإصلاح إدارة الدين العام، وإصلاح وإعادة هيكلة الجهاز المصرفي.

ويُذكر أن الحكومة اليمنية، ولمواجهة الصعوبات الاقتصادية الكبيرة التي واجهتها في النصف الأول من تسعينات القرن المنصرم، قد تبنت في عام 1995 تنفيذ برنامج إصلاح مالي وهيكل شامل وفر له الصندوق الدعم، إلى جانب المؤسسات الدولية والإقليمية وعدد من المانحين. وشملت الإصلاحات المنفذة السياسة المالية والنقدية وسعر الصرف، حيث قامت السلطات اليمنية بتطبيق إصلاحات في الضرائب والجمارك إضافة إلى ترشيد الدعم والإنفاق الحكومي. كما قامت بتحرير أسعار الفوائد المدينة، وتبني الأدوات غير المباشرة لإدارة السيولة، وأصدرت أذون الخزانة وشهادات الإيداع من البنك المركزي، إضافة إلى توحيد سعر الصرف وإضفاء المرونة عليه. كذلك قامت السلطات اليمنية بتطبيق عدد من الإصلاحات الهيكلية في القطاع المصرفي، شملت مجالات تقوية وضع البنوك وتعزيز الرقابة والإشراف عليها والسعي لمعالجة

مشكلة الديون المتعثرة. كما قامت بإصلاحات في مجالات نظام الدفع وتحرير التجارة، إضافة إلى البدء في إصلاح نظام التقاضي والمحاكم.

وتجدر الإشارة في هذا الخصوص، إلى أن مسيرة الإصلاحات شهدت قدراً ملحوظاً من التباطؤ خلال الفترة 2000-2004، مقارنة بفترة النصف الأخير من التسعينات. ولكن ومنذ عام 2005، تزايدت القناعات لدى السلطات اليمنية بأنه لا بد من مواصلة وتعميق الإصلاحات لتهيئة البيئة المناسبة لتحقيق نمو مستدام يساعد على خلق فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة، وتقليص رقعة الفقر، واستيفاء أهداف الألفية التنموية بحلول عام 2015. وفي هذا الصدد، قامت السلطات في عام 2005، بإجراء تعديل ملموس في الأسعار المنخفضة للمبيعات المحلية من منتجات النفط، مع زيادة الدعم المباشر الموجه للفقراء في الوقت نفسه، كما أحرزت قدراً من التقدم في إصلاح أوضاع الخدمة المدنية. كذلك تبنت برنامج إصلاح في مجال المالية العامة مدعوم من مجموعة من المانحين بقيادة برنامج الأمم المتحدة للتنمية، يتكون من أربعة جوانب هي :

- إصلاحات إعداد وتنفيذ الموازنة الحكومية.
- تعزيز قواعد الرقابة والمساءلة المالية.
- إصلاح نظام المناقصات والمشتريات الحكومية.
- تطوير القدرات وتحسين مهارات العاملين في حقل المالية العامة.

وبالإضافة إلى ما ذكر، فإن التوجه الإصلاحية الجديد اشتمل على محورين لكل منهما أهميته الفائقة، أولهما إقرار البرلمان العمل بالضريبة العامة للمبيعات والتي ستنفذ اعتباراً من مطلع عام 2007 بعد أن كانت المحاولات السابقة لإقرارها قد تعثرت طويلاً. ويعتبر ذلك بمثابة الخطوة الأولى باتجاه العمل نحو تعزيز الإيرادات وتقليل الاعتماد المفرط على النفط. والمحور الآخر هو مجموعة الإصلاحات الهادفة إلى تحسين الشفافية والحوكمة ومحاربة الفساد، وهي الإصلاحات التي تضمنت إقرار البرلمان في النصف الأخير من عام 2006 "لقانون الذمة المالية" و"قانون مكافحة الفساد" إضافة إلى إجازة مجلس الوزراء لـ "أدلة المشتريات الحكومية والوثائق النمطية للمناقصات". ولهذه الإصلاحات أهمية حيوية في توفير مناخ الثقة الذي لا غنى عنه لرفع معدلات الاستثمار الخاص والأجنبي.

ولقد وجدت هذه الأجندة الإصلاحية الدعم والمساندة من الدول الشقيقة والصديقة ومن المؤسسات الدولية والإقليمية، حيث عُقد في لندن خلال الفترة 15-16 نوفمبر 2006 اجتماع مؤتمر المانحين للجمهورية اليمنية الذي استضافته الحكومة البريطانية ورعاه مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والذي قدم خلاله

المانحون التزامات دعم ميسر بما يفوق 4.7 مليار دولار تغطي نحو 86 في المائة من الفجوة التمويلية لبرنامج الاستثمار للحكومة اليمنية للفترة 2007-2010.

وفي هذا الإطار، ناقشت بعثة المشاورات مع الجهات المعنية الجوانب المتعلقة بمجالات الإصلاح المستهدف وهي :

- إنشاء سوق الأوراق المالية في اليمن.
- إصلاح إدارة الدين العام.
- إصلاح وإعادة هيكلة الجهاز المصرفي.

وتم خلال المناقشات التأكيد على الترابط الوثيق بين هذه الإصلاحات، حيث تعتمد كفاءة سوق الأوراق المالية المزمع إنشاؤه على تحسين العناصر الأخرى للنظام المالي خاصة سوق الدين العام والجهاز المصرفي. فسوق الدين العام هو تقليدياً، بحكم أرصدته الكبيرة، من أهم مكونات السوق المالي. كما أن قيام مؤسسات مصرفية متطورة ومستوفية للمعايير والشروط الاحترافية هو أمر لا غنى عنه، خاصة في بلد كاليمن يعتبر قطاع المصارف فيه حالياً المصدر الوحيد تقريباً للخدمات المالية.

وفي ضوء تلك المناقشات، تم إعداد مشروع برنامج إصلاحي في المجالات الثلاثة يتضمن :

- مراحل إنشاء سوق الأوراق المالية في اليمن.
- كما يتضمن إصلاحات الدين العام التي تشمل الإطار المؤسسي المقترح للدين العام واستراتيجية إدارته وتحسين إدارة الأرصدة النقدية للحكومة.
- إضافة إلى إصلاحات الجهاز المصرفي، التي تستهدف العمل على تحقيق المنافسة العادلة بين مصارف القطاع العام والخاص، وتصحيح أوضاع المصارف بما يشمل رفع رؤوس أموالها وتشجيع عمليات الدمج أو الاستحواذ أو التصفية، وتقوية الوظيفة الرقابية للبنك المركزي اليمني.

المتأخرات

بلغ إجمالي أقساط القروض والفوائد المتأخرة التراكمية المستحقة على الدول المتأخرة في سداد التزاماتها في نهاية عام 2006، ما يعادل 167.6 مليون د.ع.ج. ويتكون هذا المبلغ من 64.9 مليون د.ع.ج. يمثل أقساط

قروض متأخرة السداد ومبلغ 102.7 مليون د.ع.ح. عبارة عن فوائد مستحقة ومتأخرة السداد كما هو موضح في الجدول أدناه.

جدول رقم (2)
أقساط القروض والفوائد متأخرة السداد على الدول المقترضة
كما في 31 ديسمبر 2006

(ألف د.ع.ح)

المتأخرات			
المجموع	فوائد	أصل القرض	
49,534	34,657	14,877	جمهورية الصومال
117,935	68,085	49,850	جمهورية العراق
159	21	138	جمهورية القمر المتحدة
167,628	102,763	64,865	المجموع

ولا تتضمن المتأخرات مبلغ 18.4 مليون دينار عربي حسابي، تم تجنيبه بموجب ترتيبات إعادة هيكلة مديونية جمهورية السودان، وذلك للإعفاء لاحقاً وفقاً لشروط إعادة الهيكلة، وقرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 2001.

النشاط الاستثماري

يهدف النشاط الاستثماري في الصندوق إلى الحفاظ على موارده وتنميتها بما يساعد على تحقيق أهدافه وتأمين الموارد اللازمة لتغطية نفقاته. وتتكون سياسة الصندوق في مجال الاستثمار من مجموعة من المبادئ التي وردت في اتفاقية إنشائه، والقرارات التي أصدرها مجلس المحافظين ومجلس المديرين التنفيذيين بشأن النشاط الاستثماري وتنظيمه. وقد حددت قرارات مجلس المديرين التنفيذيين الخطوط العامة لسياسة الاستثمار والضوابط الأساسية لإدارة المحافظ الاستثمارية المختلفة بما في ذلك المعايير والمقاييس الفنية لتنفيذ تلك السياسة. ويطبق الصندوق سياسة استثمارية محافظة ومتوازنة تتفق مع طبيعته كمؤسسة نقدية إقليمية، وترتكز على أربعة معايير رئيسية وهي: سلامة الاستثمارات المختارة بالمحافظة على الحجم العام لمخاطر المحافظ الاستثمارية ضمن المستوى المقبول، وسهولة تسهيل الأصول المستثمر فيها إذا دعت حاجة الصندوق لذلك، وحرية التحويل بالاستثمار في الأسواق التي لا تضع قيوداً على حركة الأموال وتحقيق أقصى عائد ممكن على المحافظ الاستثمارية.

وقد حددت اتفاقية إنشاء الصندوق رأسماله بالدينار العربي الحسابي المعادل لثلاثة وحدات من سلة حقوق السحب الخاصة، وهي سلة تتكون من عملات الدول الصناعية الرئيسية المتمثلة بالدولار الأمريكي واليورو والين الياباني والجنيه الإسترليني. وتلافياً للمخاطر الناتجة عن تقلبات أسعار الصرف، حرص الصندوق على توزيع أموال المحفظة على استثمارات مقومة بوحدة حقوق السحب الخاصة والتي هي عملياً تمثل عملة الأساس للصندوق والعملات المكونة لها وبما يحقق التزاماً شبه كامل بنسب مكونات وحدة حقوق السحب الخاصة بعد الأخذ بالاعتبار تضمين حصة الصندوق في رأس مال المؤسسات المالية العربية الشقيقة ضمن الشريحة الدولارية. بجانب ذلك يحرص الصندوق على الاستثمار في أدوات استثمارية آمنة تحافظ على قيمة رأس المال وكذلك على التعامل مع المؤسسات المالية والمصرفية التي تتمتع بقدر جيد من التقييمات الائتمانية ويتابع بصفة مستمرة أوضاع تلك المؤسسات درءاً لأية مخاطر قد تنتج من خلال التعامل معها.

شهد عام 2006 استمرار تحسن أداء الاقتصاد العالمي نتيجة تحقيق بعض البلدان الصناعية الكبرى مثل الولايات المتحدة ودول منطقة اليورو معدلات نمو مرضية. وقد اتسم كذلك المناخ العام للاستثمار باعتدال معدلات التضخم في ضوء تراجع أسعار النفط من مستوى 79 دولار للبرميل إلى نحو 60 دولار للبرميل بنهاية العام. واستمرت السلطات النقدية في البلدان الصناعية الكبرى في انتهاج سياسة نقدية متشددة حيث ارتفع سعر الفائدة الرسمي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال النصف الأول من العام من 4.25 في المائة إلى 5.25 في المائة ومن ثم استقرت أسعار الفائدة الرسمية عند هذا المعدل حتى نهاية العام. ولأول مرة ومنذ ست سنوات، قام البنك المركزي الياباني برفع سعر الفائدة الرسمي في شهر يوليو بمقدار 25 نقطة أساس بعد تحسن أداء الاقتصاد الياباني وتخطيه حالة الانكماش التي ظل يعاني منها منذ فترة طويلة. كما

انتهج البنك المركزي الأوروبي سياسة نقدية متشددة في ظل ارتفاع الضغوط التضخمية في منطقة اليورو حيث زاد سعر الفائدة الرسمي خلال العام من 2.25 في المائة إلى 3.50 في المائة بنهاية العام. وفي المملكة المتحدة وفي ظل استمرار تحسن أداء الاقتصاد وارتفاع الضغوط التضخمية أقدمت السلطات النقدية على رفع سعر الفائدة الرسمي بمعدل 0.50 في المائة ليصل إلى 5.00 في المائة بنهاية العام، ومؤخراً وخلال شهر يناير 2007 تم رفع سعر الفائدة مرة أخرى بمعدل 0.25 في المائة ليصبح 5.25 في المائة. ومن أهم المؤشرات العامة خلال عام 2006 تراجع أسعار صرف الدولار الأمريكي أمام أغلب العملات الرئيسية نتيجة استمرار تزايد عجز الحساب الجاري الأمريكي.

وفي ظل المناخ الاستثماري الذي ساد الأسواق المالية خلال عام 2006، وتسارع ارتفاع أسعار الفائدة قصيرة الأجل خاصة في الأسواق المالية الرئيسية، تمكن الصندوق من تحقيق عائد مرضٍ على استثماراته يفوق معدلات الفائدة على مكونات وحدة حقوق السحب الخاصة. وتتكون محافظ الصندوق الاستثمارية عموماً من محفظة الأموال السائلة، ومحافظ السندات القصيرة ومتوسطة الأجل بالإضافة إلى محافظ صناديق الإستراتيجيات البديلة.

ويشمل نشاط الصندوق الاستثماري بالإضافة إلى توظيف موارده الذاتية على نشاط قبول الودائع من المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، حيث شهد هذا النشاط تطوراً وزيادة ملموسة خلال العام، ارتفعت فيه قيمة الودائع المقبولة إلى ما يعادل نحو 2,407 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2006 بالمقارنة مع ما يعادل 1,650 مليون دولار أمريكي في نهاية العام السابق، والتي تم تلقيها بودائع بالدولار الأمريكي واليورو والجنيه الإسترليني من 15 مصرف مركزي ومؤسسة مالية عربية. وتستثمر أموال الودائع المقبولة بأدوات استثمارية آمنة في محافظ للودائع وسندات قصيرة وطويلة الأجل وفق سياسات استثمارية محافظة. بالإضافة إلى ذلك، واصل الصندوق إدارة جزء من أموال برنامج تمويل التجارة العربية، وصندوق تقاعد العاملين بالصندوق، والأموال المجمع في الحساب الموحد للمنظمات العربية المتخصصة، بالإضافة إلى إدارة محافظ بالسندات لصالح الدول الأعضاء وفقاً للقواعد والسياسات الاستثمارية التي تنظم إدارة كل منها. وقد بلغ حجم الأموال المدارة نيابة عن هذه الجهات ما يعادل حوالي 516 مليون دولار كما في 31 ديسمبر 2006 بالمقارنة مع 415 مليون دولار في نهاية العام السابق.

وفي إطار التعاون مع المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، يقوم الصندوق بصورة دورية بإعداد وإرسال التقارير إليها حول التطورات والمستجدات في الأسواق المالية الرئيسية العالمية.

نشاط الصندوق في مجال المعونة الفنية

واصل الصندوق خلال السنوات الأخيرة عمله على تفعيل دوره في مجال تقديم المشورة الفنية لدوله الأعضاء لمواكبة احتياجاتها المتنامية، حيث قام بمساعدة هذه الدول في تحديث وتطوير أنظمتها المالية والمصرفية، وتحسين نظم الرقابة المصرفية، ورفع كفاءة الأنظمة الضريبية وإدارتها، بالإضافة إلى تحسين جميع وإعداد الإحصاءات الاقتصادية والمالية. كما قام الصندوق بتوفير المشورة الفنية العملية للدول الأعضاء التي هي بصدد التفاوض للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، بالإضافة إلى تقديم مساعدات فنية أخرى في مجالات إدارة الاحتياطات الرسمية، وتطوير نظم التسوية والمدفوعات.

وفي هذا الإطار، تم خلال عام 2006، إيفاد فريق من الخبراء إلى اليمن بغرض توفير المشورة الفنية لدعم مساعي اليمن في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وركزت مهمة الخبراء على مراجعة جداول الالتزامات، وبحث متطلبات تحرير تجارة الخدمات المالية، وعقد محاضرات وورش عمل حول مفاوضات تحرير الخدمات في جولة الدوحة الحالية وانعكاساتها على اليمن.

من جانب آخر، واستجابة لطلب من سلطنة عُمان، أوفد الصندوق بعثة معونة فنية لتقديم المشورة والدعم حول سبل المعالجة الفنية للمسائل المرتبطة بإحصاءات ميزان المدفوعات، وقد تم في هذه البعثة التركيز على قياس وضع استثمارات الحافظة، إضافة إلى المكونات الأخرى للحساب المالي ووضع الاستثمار الدولي.

كما أوفد الصندوق بعثة إلى الجزائر لتقييم وتطوير استثمارات الاحتياطات الخارجية لبنك الجزائر. ومن جانب آخر، استقبل الصندوق عدداً من موظفي البنك المركزي اليمني، خلال شهري مايو وسبتمبر 2006، وذلك لتدريبهم في مجال الاستثمارات المالية وتسويتها.

وفي إطار مبادرة تطوير نظم المقاصة والتسوية للمدفوعات والأوراق المالية في الدول العربية، زارت ثلاث بعثات فنية مشتركة خلال 2006 كل من الجمهورية اليمنية والجمهورية العربية السورية والمملكة المغربية، وذلك استجابة لطلب السلطات النقدية في هذه الدول. وقد قامت هذه البعثات التي شارك فيها صندوق النقد والبنك الدوليين وبنك فرنسا وبنك إنجلترا وبنك إيطاليا والبنك المركزي الأوروبي وعدد من الخبراء إلى جانب صندوق النقد العربي، بتقييم أوضاع نظم الدفع والتسوية في هذه الدول وتقديم التوصيات المناسبة لتطوير نظم الدفع فيها.

نشاط الصندوق في مجال أسواق الأوراق المالية

واصل الصندوق جهوده في مجال تعزيز دور أسواق الأوراق المالية العربية وزيادة الوعي الاستثماري وتوفير المعلومات حول تلك الأسواق وتفعيل دورها التنموي في اقتصادات الدول الأعضاء. وفي هذا السياق، استمر الصندوق خلال عام 2006 في نشر البيانات اليومية المتعلقة بالأسواق المالية العربية على موقعه في شبكة الإنترنت. وتشمل هذه البيانات رسمة الأسواق المالية العربية وأحجام التداول، بالإضافة إلى مؤشرات الصندوق التي يتم احتسابها وفق منهجية موحدة، كذلك المؤشر المركب للصندوق الذي يقيس أداء هذه الأسواق مجتمعة. ويهدف الصندوق من وراء ذلك إلى توفير البيانات عن أنشطة هذه الأسواق ونشرها بصورة يومية وإتاحتها للباحثين والمهتمين لتمكينهم من اتخاذ قرارات الاستثمار السليمة.

استمر الصندوق خلال عام 2006 بإصدار النشرات الفصلية حول الأسواق المالية العربية وذلك لتمكين المتعاملين والمهتمين بالاطلاع على أبرز التطورات المتعلقة والتطورات ذات العلاقة بنشاط تلك الأسواق. وأصدر الصندوق خلال هذا العام الأعداد الفصلية الأربعة والتي أظهرت تراجع أداء معظم أسواق الأوراق المالية العربية خلال عام 2006 مقارنة بالعام السابق، حيث انخفض المؤشر المركب الذي يحتسبه الصندوق بنسبة 42.5 في المائة. وأتى هذا التراجع في أداء الأسواق المالية العربية على أعقاب ارتفاع أسعار الأسهم في هذه الأسواق خلال العامين السابقين إلى مستويات قياسية اتصفت بالمضاربة أكثر منها الاستثمار، الأمر الذي ساهم في حصول حركة تصحيح في الأسعار في معظم الأسواق منذ أواخر عام 2005 واستمر حتى نهاية عام 2006. ولقد عكس أيضاً المؤشر المركب للصندوق ضعف أداء أسواق الأوراق المالية العربية مقارنة مع الأسواق الدولية، والتي سجل معظمها ارتفاعاً خلال العام 2006. فقد سجل مؤشر (ستاندرد أند بورز 500)، والذي يقيس أداء الأسواق المالية في الدول الناشئة ارتفاعاً بلغت نسبته 13.6 في المائة.

وأظهرت النشرات الفصلية انخفاض أحجام أسواق الأوراق المالية العربية ممثلة بالقيمة السوقية وعدد الشركات المدرجة خلال العام 2006، وقد انخفضت القيمة السوقية لهذه الأسواق بنسبة 31.2 في المائة لتبلغ 888.1 مليار دولار مقابل 1291 مليار دولار في نهاية العام الماضي. كما انخفض عدد الشركات المدرجة في الأسواق المالية العربية إلى 1623 شركة مقابل 1665 شركة بنهاية العام الماضي.

أما فيما يخص حجم التداول في هذه الأسواق، فقد ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة بنسبة 17.4 في المائة لتبلغ 1685 مليار دولار خلال عام 2006 مقارنة مع 1435 مليار دولار خلال العام الماضي. وارتفع عدد الأسهم المتداولة خلال الفترة نفسها بنسبة 52.1 في المائة ليبلغ 168.5 مليار سهم.

وفي مجال تعزيز التعاون مع المنظمات والمؤسسات ذات العلاقة، شارك الصندوق في اجتماع رؤساء الهيئات الرقابية على أسواق الأوراق المالية العربية الذي انعقد في أبوظبي بهدف إنشاء اتحاد الهيئات الرقابية لأسواق الأوراق المالية العربية. كما شارك في ندوة تم عقدها في مملكة البحرين حول "تطوير عمل أسواق الأوراق المالية وحماية التعاملات من الممارسات غير المشروعة"، وندوة أخرى عقدت في أبوظبي حول "تطوير العمل في أسواق المال في دولة الإمارات العربية المتحدة". بالإضافة إلى المشاركة في دورة تدريبية حول نظم الأسواق المالية والتقييد بها من قبل المتعاملين في الأسواق والتي عقدت في أبوظبي.

نشاط التدريب

واصل معهد السياسات الاقتصادية التابع للصندوق تطوير نشاطه التدريبي الذي يسعى إلى تعزيز المهارات والقدرات على رسم ومتابعة تنفيذ السياسات الاقتصادية في الدول الأعضاء. وتضمنت نشاطات المعهد دورات تدريبية حضرها متدربون من المؤسسات الاقتصادية في الدول الأعضاء، بالإضافة إلى حلقات عمل وندوات شارك فيها كبار المسؤولين في الإدارات المختصة. وتتم هذه النشاطات بالتعاون مع المؤسسات الإقليمية والدولية ذات الصلة وذلك بهدف الاستفادة من خبراتها وتبادل المعرفة حول الموضوعات والمجالات ذات الاهتمام المشترك.

وعقد معهد السياسات الاقتصادية في عام 2006 ثلاث عشرة دورة تدريبية وثلاث حلقات عمل وندوة واحدة ليرتفع بذلك عدد الدورات التدريبية وحلقات العمل التي قدمها الصندوق منذ بداية نشاطه في هذا المجال وحتى نهاية عام 2006 إلى 162 دورة تدريبية وحلقة عمل وندوة. ولقد استفاد من هذه الدورات والحلقات والندوات 5053 مشاركاً من الدول الأعضاء.

الدورات التدريبية

يضع معهد السياسات الاقتصادية برنامجاً سنوياً لدوراته التدريبية في إطار برنامج التدريب الإقليمي الذي يقوم الصندوق بتنظيمه بالاشتراك مع معهد صندوق النقد الدولي. وتتكرر بعض هذه الدورات بانتظام وتهدف الدورات في مجملها إلى تطوير وتنمية القدرات العربية.

وقد اشتمل برنامج المعهد لعام 2006 على الدورات التدريبية التالية :

إحصاءات الدين الخارجي (م)⁽³⁾

عقدت هذه الدورة في مقر المعهد في الفترة 15 – 26 يناير 2006. وهدفت إلى عرض الإطار العام المتعلق بإحصاءات الدين الخارجي وإلى طرح الإرشادات العملية التي تساعد في تجميع هذه الإحصاءات. واستندت الدورة إلى دليل إحصاءات الدين الخارجي الذي أصدرته مجموعة من المؤسسات المالية الدولية عام 2003. وغطت الدورة الموضوعات التالية : (أ) تعريف المبادئ الأساسية في حسابات الدين الخارجي، (ب) أدوات الدين الخارجي المالية، (ج) الدين الخارجي العام والمضمون، (د) إعادة هيكلة الدين والالتزامات المحتملة، (هـ) مبادئ ومصادر وآليات تجميع الإحصاءات، (و) تجارب دول مختارة. شارك في هذه الدورة 32 مشاركاً من 16 دولة عربية.

(3) (م) : مشتركة مع معهد صندوق النقد الدولي.

البرمجة المالية والسياسات الاقتصادية الكلية (م)

عقدت هذه الدورة، والتي خصصت للمسؤولين العراقيين، في مقر المعهد في الفترة 12-23 فبراير 2006. وهدفت إلى تمكين المشاركين، من خلال دراسة حالة تطبيقية، من اختيار سياسات استقرار وإصلاح هيكلية في إطار وضع برنامج مالي متكامل، وتحليل أثر هذه الخيارات على التوازنات الداخلية والخارجية، ومنها على أهداف النمو والاستقرار. شارك في هذه الدورة 29 مشاركاً من المسؤولين العراقيين من كافة الوزارات والأجهزة الاقتصادية المعنية.

مخاطر الائتمان في بازل 2

عقدت هذه الدورة بالتعاون مع بنك التسويات الدولية في مقر المعهد في الفترة 28 فبراير إلى 2 مارس 2006. ولقد هدفت إلى تحليل ومراجعة مخاطر الائتمان في اتفاقية بازل 2. وركزت الدورة على المحاور التالية: (أ) المنهج النموذجي لقياس كفاية رأس المال المتعلق بمخاطر الائتمان، (ب) منهج التقييم الداخلي، (ج) أساليب تخفيف مخاطر الائتمان، (د) تطبيقات عملية للمنهجين النموذجي والتقييم الداخلي، (هـ) تطبيق مخاطر الائتمان في بازل 2 في الدول العربية. شارك في هذه الدورة 31 مشاركاً من 17 دولة عربية.

إدارة الاقتصاد الكلي وقضايا القطاع المالي (م)

عقدت هذه الدورة في مقر المعهد في الفترة 26 مارس إلى 6 أبريل 2006. تناولت الدورة القضايا الرئيسية المتعلقة بسياسات وبرامج إدارة الاقتصاد الكلي، كما تناولت بالتفصيل الأسس النظرية وجوانب السياسات المتعلقة بالأسواق المالية وتنظيمها. وغطت الدورة الموضوعات التالية: (أ) أساليب ومفاهيم تحليل القطاع الحقيقي وقطاع المالية العامة والقطاع النقدي والقطاع الخارجي، (ب) السياسات المتعلقة بهذه القطاعات وارتباطها بالنمو الاقتصادي وبرامج الاستقرار والتصحيح، (ج) طبيعة الوساطة المالية وأنواع الأسواق المالية، (د) تنظيمات القطاع المالي وأساليب تطويره، (هـ) أسباب الأزمات المصرفية وأزمات العملة وآثارها واستراتيجيات علاجها. شارك في هذه الدورة 32 مشاركاً من 17 دولة عربية.

إدارة إيرادات الموارد الطبيعية والشفافية المالية (م)

عقدت هذه الدورة في مقر المعهد في الفترة 30 أبريل إلى 4 مايو 2006. ولقد هدفت إلى مناقشة دور الشفافية المالية ضمن إطار إدارة الإيرادات وخصوصاً الإيرادات النفطية. وعالجت الدورة المواضيع التالية: (أ) مسؤولية إدارة الإيرادات من الموارد الطبيعية، (ب) حسابات الإيرادات والإبلاغ عنها، (ج) الدور المالي للشركات النفطية، (د) سياسات الميزانية في الأمد المتوسط والبعيد، (هـ) التدقيق المالي الخارجي. شارك في هذه الدورة 28 مشاركاً من 15 دولة عربية.

إدارة وسياسة ضريبة القيمة المضافة (م)

عقدت هذه الدورة في مقر المعهد في الفترة 8-11 مايو 2006. وهدفت إلى توسيع وتعميق معرفة المشاركين بنظام ضريبة القيمة المضافة وإدارتها. وغطت الدورة موضوعات تتعلق بشكل مباشر بتصميم وإدارة سياسة ضريبة القيمة المضافة، ومنها: (أ) هياكل المعدلات والإعفاءات، (ب) مستوى التسجيل المناسب لفرض ضريبة القيمة المضافة، (ج) التحصيل وإجراءات المراجعة مع التركيز على التقدير الذاتي، (د) الإجراءات المتعلقة بالاسترداد الضريبية، (هـ) الروابط مع الضرائب الأخرى، (و) التعامل مع الفئات والقطاعات التي يصعب فرض الضرائب عليها، (ز) تأثير ضريبة القيمة المضافة على الفقر والكفاءة الاقتصادية. شارك في هذه الدورة 27 مشاركاً من 14 دولة عربية.

إحصاءات الاحتياطات وسيولة القطع الأجنبي (م)

عقدت هذه الدورة في مقر المعهد في الفترة 21 - 24 مايو 2006. وهدفت إلى شرح المبادئ والمفاهيم في تجميع ونشر إحصاءات الاحتياطي وسيولة القطع الأجنبي. وغطت الدورة المواضيع التالية: (أ) الإطار والنموذج الإحصائي للاحتياطي الأجنبي، (ب) أصول الاحتياطي الأجنبي والأدوات المالية المتعلقة به، (ج) الالتزامات المحددة مسبقاً والمحتملة لاستعمال الاحتياطي الأجنبي، (د) الأساليب العملية لتجميع الإحصاءات، (هـ) تجارب دول مختارة. شارك في هذه الدورة 32 مشاركاً من 18 دولة عربية.

البرمجة المالية والسياسات الاقتصادية الكلية (م)

عقدت هذه الدورة في مقر المعهد في الفترة 11 - 21 يونيو 2006. وهدفت إلى تمكين المشاركين، ضمن دراسة حالة تطبيقية، من اختيار سياسات استقرار وإصلاح هيكل في إطار وضع برنامج مالي متكامل، وتحليل أثر هذه الخيارات على التوازنات الداخلية والخارجية، ومنها على أهداف النمو والاستقرار. شارك في هذه الدورة 31 مشاركاً من 19 دولة عربية.

الرقابة المصرفية بالتركيز على المخاطر

عقدت هذه الدورة بالتعاون مع البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي في مقر المعهد، في الفترة 3-7 سبتمبر 2006. وهدفت هذه الدورة إلى استعراض الأساليب والتطورات والممارسات الحديثة في الرقابة على المصارف التي تتعلق بشكل خاص بإدارة المخاطر. شارك في هذه الدورة 31 مشاركاً من 16 دولة عربية.

أجندة الدوحة للتنمية

عقدت هذه الدورة بالاشتراك مع منظمة التجارة العالمية في مقر المعهد في الفترة 17 – 21 سبتمبر 2006. وهدفت إلى فهم واستخدام الأساليب التحليلية والعملية المطلوبة لبلورة المواقف التفاوضية الفاعلة بالنسبة لموضوعات منظمة التجارة العالمية والأمور ذات العلاقة بالتجارة الخارجية للبلدان العربية الأعضاء والمراقبة في منظمة التجارة العالمية. كذلك ساعدت الدورة في فهم آليات وموضوعات التفاوض من خلال عرض ومناقشة تجارب الدول العربية المشاركة. وشارك في هذه الدورة 28 مشاركاً من 16 دولة عربية.

إدارة الاحتياطيات الأجنبية

عقدت هذه الدورة بالتعاون مع بنك التسويات الدولية في مقر المعهد في الفترة 14 – 16 نوفمبر 2006. وهدفت إلى استعراض وتحليل المفاهيم الجديدة وأدوات إدارة المحافظ الاستثمارية للاحتياطيات الأجنبية. كما استعرضت الدورة المحافظ ذات الدخل الثابت، وإدارة المخاطر والمبتكرات المالية الحديثة في الأسواق المالية العالمية. شارك في هذه الدورة 28 مشاركاً من 16 دولة عربية.

قضايا القطاع الخارجي

عقدت هذه الدورة في مدينة الجزائر وبالتعاون مع بنك الجزائر في الفترة 19 – 30 نوفمبر 2006. ولقد تطرقت هذه الدورة للمسائل المرتبطة بتصميم وتحليل سياسات القطاع الخارجي وخصوصاً تلك ذات العلاقة بسياسات التجارة الخارجية وأسعار الصرف. وغطت الدورة الموضوعات الرئيسية التالية: (أ) إطار للتحليل الكلي لاقتصاد مفتوح، (ب) نظم وسياسات أسعار الصرف، (ج) السياسة التجارية والنمو الاقتصادي، (د) اتفاقيات التجارة الخارجية وأثرها الاقتصادي، (هـ) استمرارية الدين الخارجي، (د) دراسة حالات لبلدان عربية. شارك في هذه الدورة 35 مشاركاً من 18 دولة عربية، ثمانية منهم من الجزائر.

إدارة الاقتصاد الكلي وقضايا مالية الحكومة (م)

عقدت هذه الدورة في مقر المعهد في الفترة 4 – 14 ديسمبر 2006، وهدفت إلى تقديم عرض موسع لأهم القضايا ذات العلاقة بالاقتصاد الكلي ومالية الحكومة. واستعرضت في هذا الصدد المواضيع التالية: (أ) حسابات الاقتصاد الكلي ومالية الحكومة، (ب) السياسة المالية وإدارة الاقتصاد الكلي، (ج) تحليل القضايا المتعلقة بالإيرادات والإنفاق وتمويل عجز الموازنة، (د) الإصلاح الضريبي وهيكل الإنفاق، (هـ) استمرارية الدين العام، (و) التخصيص وإصلاح القطاع العام، (ز) الشفافية المالية وإدارة الحكم. شارك في هذه الدورة 34 مشاركاً من 18 دولة عربية.

حلقات العمل والندوات

ينظم المعهد حلقات عمل وندوات في موضوعات متخصصة يحضرها كبار المسؤولين في المؤسسات المالية والنقدية والاقتصادية في الدول الأعضاء. واشتملت حلقات العمل والندوات التي نظمها معهد السياسات الاقتصادية خلال عام 2006 على ما يلي :

مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (م)

عقدت هذه الحلقة في مقر المعهد في الفترة 5 – 9 مارس 2006. وهدفت إلى استعراض المعايير والقواعد الدولية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والى فحص الثغرات المتعلقة بأنظمة تحويل الأموال والى استعراض المبادرات الحالية لتنظيم هذه الأنشطة. كما تضمنت حلقة العمل دراسة حالات لبعض الدول العربية والأجنبية حول هذا الموضوع، بالإضافة إلى دور المؤسسات الدولية في إبراز ومعالجة هذه الأنشطة. شارك في هذه الحلقة 31 مشاركاً من 16 دولة عربية.

اتفاقيات التجارة الإقليمية (م)

عقدت هذه الحلقة المشتركة مع معهد صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية بمقر المعهد في الفترة 18-20 أبريل 2006. ولقد سعت حلقة العمل هذه إلى تعزيز القدرات العربية في مجال عمل منظمة التجارة العالمية وخاصة فيما يخص قواعد وقوانين المنظمة المتعلقة باتفاقيات التجارة الإقليمية، وذلك من أجل تعميق مشاركة الدول العربية في النظام التجاري العالمي والإقليمي. شارك في هذه الحلقة 31 مشاركاً من 18 دولة عربية.

التشريعات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (م)

عقدت هذه الحلقة في مقر المعهد في الفترة 5 – 9 نوفمبر 2006. هدفت الحلقة إلى إطلاع المشاركين فيها على المتطلبات القانونية الدولية المتعلقة بالإطار الشامل لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك من خلال التركيز على التوصيات التسع والأربعين لمجموعة العمل المالي الدولية⁽⁴⁾. شارك في هذه الحلقة 30 مشاركاً من 17 دولة.

(4) Financial Action Task Force (FATF).

المؤسسات والنمو الاقتصادي في الدول العربية (م)

عقدت هذه الندوة لكبار المسؤولين، وذلك في مدينة أبوظبي يومي 19 و20 ديسمبر 2006. وقد شارك في هذه الندوة محافظو المصارف المركزية العربية أو نوابهم وكبار مساعديهم، وناقشت الندوة عدداً من الأوراق ارتكزت موضوعاتها على محاور عدة وهي "التحديات الراهنة للتنمية في العالم العربي"، "الحوكمة والمؤسسات في الدول العربية"، "الحوكمة والنمو الاقتصادي في الدول العربية: شواهد من الاقتصاد الكلي"، "أثر الحوكمة على النمو الاقتصادي في الدول العربية: شواهد من الاقتصاد القطاعي والجزئي" و"تفعيل المؤسسات للنمو الاقتصادي: آليات الإصلاح المؤسسي وتطبيقها".

نشاط الصندوق في مجال مجلس محافظي المصارف المركزية

يتولى الصندوق أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. ومن خلال هذا الدور، تابع الصندوق القيام بمسؤولياته في إعداد الدارسات والتقارير التي تتطلبها أعمال المجلس، إلى جانب وثائق الاجتماعات الدورية التي ينظمها الصندوق للمجلس ومكتبه الدائم. ويتولى الصندوق كذلك الأمانة الفنية لاجتماعات اللجنة العربية للرقابة المصرفية المكونة من مدراء الرقابة على المصارف في الدول العربية، والأمانة الفنية لاجتماعات اللجنة العربية لنظم الدفع والتسوية المكونة من المدراء المعنيين بهذه الأنظمة لدى المصارف المركزية بالدول العربية، حيث تنبثق هاتان اللجنتان عن مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.

وفي هذا الإطار، قام الصندوق بالإعداد لاجتماع المكتب الدائم للمجلس الذي عُقد بمقر الصندوق بتاريخ 4 يونيو 2006. كما تولى مهام الإعداد الفني والإداري لاجتماعات الدورة الثلاثين للمجلس والتي عُقدت في الجزائر بتاريخ 4 سبتمبر 2006. وقد تضمن جدول أعمال هذه الاجتماعات عدداً من الموضوعات الهامة، في مقدمتها تقرير أمانة المجلس، والتقارير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2006، وتوصيات الاجتماع الخامس عشر للجنة العربية للرقابة المصرفية والتوصيات الواردة في ورقتي العمل اللتان أعدتهما اللجنة حول "ترتيبات الإعداد لتطبيق اتفاقية بازل II في الدول العربية" و"الدعامة الثالثة لاتفاقية بازل II - انضباط السوق".

كما شمل جدول الأعمال توصيات الاجتماع الثاني للجنة العربية لنظم الدفع والتسوية، والذي تضمن التوصية الواردة في ورقة العمل التي أعدتها اللجنة حول "المبادئ الأساسية لنظم الدفع الهامة نظامياً ومسؤوليات المصارف المركزية"، بالإضافة إلى الترجمة التحريرية للغة العربية لقاموس المصطلحات المستخدمة في أنظمة وعمليات الدفع والتسوية، وورقة حول تجربة مؤسسة نقد البحرين كجهاز رقابي موحد، إلى جانب مناقشة مذكرة حول القضايا المقترحة إدراجها ضمن الخطاب العربي الموحد، الذي تمّ إلقاؤه في الاجتماع السنوي لصندوق النقد والبنك الدوليين الذي انعقد في سبتمبر 2006 في سنغافورة. وبالإضافة إلى ذلك، تمت مناقشة التقرير الذي أعدته الأمانة حول البعثات الفنية في إطار مبادرة "تطوير نظم مقاصة وتسوية المدفوعات والأوراق المالية في الدول العربية" والذي تطرق إلى نتائج عمل البعثات الفنية التي زارت الدول العربية في هذا المجال.

وفي إطار مسؤولياته كأمانة فنية للجنة العربية للرقابة المصرفية، نظم الصندوق الاجتماع السنوي السادس عشر لهذه اللجنة في مدينة تونس خلال الفترة 11-12 ديسمبر 2006. وقد ناقشت اللجنة في اجتماعها هذا ورقتي العمل حول "الدعامة الثانية لاتفاقية بازل II - المراجعة الرقابية" و"ضوابط العلاقة بين السلطات

الرقابية في البلد الأم والبلد المضيف". وشارك في هذا الاجتماع خبير من لجنة بازل الدولية، لإطلاع اللجنة على آخر المستجدات المرتبطة بقضايا الرقابة المصرفية وتطبيق متطلبات بازل II.

وفي هذا الصدد، وبناءً على طلب من هذه اللجنة، كان الصندوق قد نظم بالتعاون مع معهد الاستقرار المالي والمعهد المالي الدولي ومصرف الإمارات المركزي خلال 26-27 مارس 2006، ورشة عمل متخصصة لمدرء الرقابة المصرفية حول "ترتيبات الإعداد لتطبيق متطلبات لاتفاقية بازل II في الدول العربية"، حيث تمت فيها مناقشة تجارب الدول العربية في هذا الشأن، والاطلاع على تجارب المجموعات الإقليمية والدول الأخرى. ولم تقتصر المشاركة على المصارف المركزية، بل تضمّنت كذلك مشاركة للمصارف التجارية، مما ساهم في تعظيم الفائدة من مناقشات الورشة.

ومن جانب آخر، وفي إطار مسؤولياته كأمانة للجنة العربية لنظم الدفع والتسوية، نظم الصندوق الاجتماع السنوي الثاني لهذه اللجنة في مقره في أبوظبي. وقد ناقشت اللجنة في اجتماعها هذا ورقة العمل حول "المبادئ الأساسية لنظم الدفع الهامة نظامياً ومسؤوليات المصارف المركزية". كما ناقشت إعداد قاموس شامل بالعربية للمصطلحات المستخدمة في أنظمة الدفع والتسوية، حيث سيساعد هذا الأمر على توحيد المفاهيم بين المصارف المركزية العربية. وقد حضر الاجتماع ممثلين من اللجنة الدولية لأنظمة المدفوعات والتسوية التابعة لبنك التسويات الدولية وممثلين من صندوق النقد والبنك الدوليين، لإطلاع المشاركين على آخر التطورات والمستجدات الدولية في مجال أنظمة الدفع والتسوية، حيث تمّت مناقشة الإرشادات العامة لتطوير نظم الدفع الوطنية الصادرة في يناير 2006. كما حضر الاجتماع أيضاً ممثلين من اتحاد المصارف العربية.

التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية

تابع الصندوق خلال عام 2006 جهوده لدعم روابط التعاون والتنسيق مع منظمات العمل العربي المشترك الأخرى ومع المنظمات الإقليمية والدولية التي تجمعها بها اهتمامات مشتركة، بالصورة التي تساعده على تحقيق أهدافه وخدمة مصالح دوله الأعضاء.

المنظمات العربية والإقليمية

تابع الصندوق تطوير سبل التعاون والتنسيق مع العديد من المنظمات العربية والإقليمية بالصورة التي تخدم مصالح الدول الأعضاء وتساعده على تحقيق أهدافه وتنفيذ المهام ذات الاهتمام المشترك ومن بينها التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الذي أصبح أحد المراجع الأساسية حول التطورات الاقتصادية في الدول العربية، ونموذجاً للتعاون البناء بين الصندوق ومؤسسات العمل العربي المشترك الأخرى المشاركة في إعداده وهي الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول. وفي إطار هذا الجهد المشترك، تقوم كل من الجهات الأربع المذكورة بإعداد الفصول المناطة بها وفق التصور المتفق عليه لتقرير كل عام. ويتولى الصندوق بالإضافة إلى ذلك، مسؤولية تحرير وإخراج وإصدار التقرير منذ بداية صدوره في عام 1980.

وقد تضمن العمل في إنجاز التقرير الصادر عام 2006، إرسال الاستبيانات الخاصة بالتقرير إلى الدول الأعضاء للحصول على المعلومات والبيانات الموثوقة من مصادرها الوطنية. كما تم عقد اجتماع لتنسيق إحصاءات التقرير خلال الفترة 30 أبريل ولغاية 2 مايو 2006 ضم ممثلي الجهات المشاركة في التقرير. كما تم خلال الفترة 18-21 يونيو 2006 عقد اجتماع لمراجعة ومناقشة المسودات الأولية لفصول التقرير وأجزائه. وتتويجاً لتلك الجهود، قام الصندوق بتحرير النسخة الأولية محدودة التداول من التقرير في نهاية يوليو 2006 وإرسالها إلى الجهات المعنية في الدول الأعضاء لإبداء ملاحظاتها حولها. وفي ضوء تلك الملاحظات قام الصندوق بإعداد وتحرير النسخة النهائية من التقرير وإصدارها قبل نهاية العام.

المنظمات الدولية

واصل الصندوق خلال عام 2006 سعيه لإرساء سبل التعاون مع المؤسسات والمنظمات الدولية الشبيهة وذات الاهتمام المشترك بالصورة التي تخدم مصالح دوله الأعضاء وتمكنه من تحقيق أهدافه. ويأتي على رأس هذه المنظمات صندوق النقد والبنك الدوليين.

الصندوق والبنك الدوليين

في إطار التعاون القائم مع صندوق النقد والبنك الدوليين، شارك الصندوق في الاجتماعات السنوية المشتركة للمنظمتين التي عقدت في سنغافورة خلال سبتمبر 2006. كما تم عقد اجتماعات جانبية مع وزراء المالية العرب حيث تمت مناقشة الأوضاع الاقتصادية في تلك الدول ومناقشة إطلاق عدد من مشاريع المعونة الفنية في إطار مبادرة شبكة الصناديق⁽⁵⁾ من أجل دعم جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية. كما شارك الصندوق في اجتماعات لجنة التنمية بصفة "مراقب"، وكذلك في الاجتماع الذي ضم مجموعة محافظي الدول العربية في البنك مع رئيس البنك الدولي.

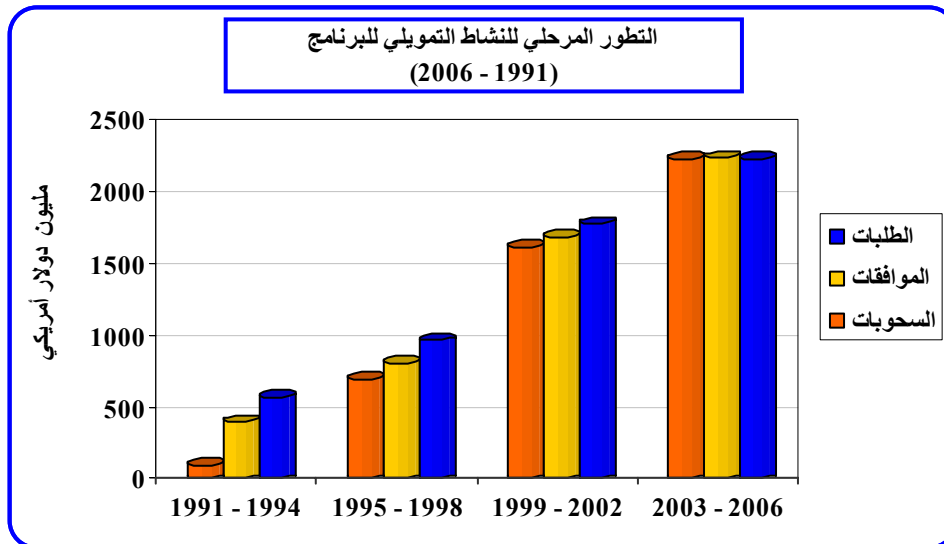
ومن جانب آخر، وفي إطار مبادرة شبكة الصناديق المعنية بالتنسيق مع المؤسسات المالية الدولية والإقليمية العاملة في المنطقة والمنبثقة عن اجتماعات وزراء مالية دول مجموعة الثمانية ونظرائهم العرب، نظم الصندوق بصفته أمانة هذه المبادرة، خلال عام 2006 عدة اجتماعات لفرق العمل الأربع المعنية بقضايا تطوير لقطاع المالي، والتجارة، والتنمية البشرية، والبنية التحتية. وقد تمّ في هذه الاجتماعات الاتفاق حول عدد من برامج ومشاريع المعونة الفنية المشتركة، أهمها مبادرة لتطوير أسواق السندات، ومشروع لتطوير قطاع التمويل السكني في الدول العربية، ومبادرة لتفعيل منطقة التجارة الحرة العربية، إلى جانب مشاريع أخرى تضمنت قضايا المياه والتعليم. وقد تمّ لاحقاً مناقشة هذه المشاريع والمبادرات بين رؤساء المؤسسات الدولية والإقليمية، وذلك على هامش الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين. وينتظر أن يتم إطلاق ومباشرة تنفيذ هذه المشاريع والمبادرات خلال عام 2007.

(5) Network of Funds (NOF).

التعاون مع برنامج تمويل التجارة العربية

واصل الصندوق خلال العام 2006 تقديم خدماته المتخصصة للبرنامج الخاصة بالشؤون القانونية والإدارية والتدقيق الداخلي ومكتبة الصندوق بالإضافة إلى إدارة ومتابعة أداء المحافظ الاستثمارية الخارجية على الوجه الذي ساعد على تطوير ودعم نشاط البرنامج. وتجدر الإشارة إلى أن برنامج تمويل التجارة العربية، مؤسسة مالية عربية مشتركة متخصصة، أنشئ عام 1989 بموجب قرار مجلس محافظي صندوق النقد العربي. ويساهم الصندوق بأكثر من النصف في رأس ماله البالغ 500 مليون دولار أمريكي، بالإضافة إلى 48 مؤسسة مالية ومصرفية عربية وطنية وإقليمية أخرى. ويهدف البرنامج إلى الإسهام في تنمية التجارة العربية وتعزيز القدرة التنافسية للمصدر العربي، من خلال توفير جانب من التمويل اللازم لهذه التجارة والمتعاملين فيها، وكذلك المعلومات حول فرص التبادل التجاري والترويج للبضائع والسلع العربية. وترتكز آلية البرنامج على التعامل مع المصدرين والمستوردين في الدول العربية من خلال وكالات وطنية تعينها الدول العربية لذلك الغرض.

يساعد ارتفاع عدد الوكالات الوطنية وانتشارها على توسيع نطاق نشاط البرنامج وتوفير خيار أكبر للمتعاملين في التجارة العربية، إذ ارتفع عددها كما في نهاية العام 2006 إلى 174 وكالة منتشرة في 19 دولة عربية وأربع دول أجنبية. وبلغت قيمة الطلبات التي وردت إلى البرنامج منذ إنشائه حوالي 5.53 مليار دولار أمريكي لتمويل صفقات تجارية قيمتها حوالي 6.85 مليار دولار أمريكي، ووافق البرنامج على تمويل 5.11 مليار دولار أمريكي، وبلغت قيمة السحوبات خلال تلك الفترة 4.63 مليار دولار أمريكي.



أما فيما يتعلق بخدمات المعلومات للمتعاملين بالتجارة العربية، يوفر البرنامج شبكة معلومات التجارة العربية على المستوى الإقليمي للدول العربية، والتي ترتبط مع (33) نقطة ارتباط موزعة على جميع الدول العربية باستثناء الصومال والعراق. وتتوفر من خلال موقع البرنامج في الإنترنت على العنوان atfp.org.ae، معلومات عن جميع الأقطار العربية وتجاريتها.

وحرصاً من البرنامج على توفير الفرص لتفعيل المبادلات التجارية فيما بين المتعاملين بالتجارة العربية، يقوم البرنامج بتنظيم وتنفيذ لقاءات للمصدرين والمستوردين العاملين في قطاعات محددة في إطار مشروع لترويج التجارة العربية البينية. ولقد نظم البرنامج منذ إنشائه وبالتعاون مع جهات متعددة في الدول العربية، أربع عشرة لقاءاً للمصدرين والمستوردين العرب للقطاعات التالية: قطاع النسيج والملابس الجاهزة، الصناعات الغذائية، المنتجات الزراعية ومستلزماتها، الصناعات المعدنية، الصناعات الدوائية والبتروكيماوية والأثاث.

التقارير والنشرات والبحوث والدراسات

واصل الصندوق خلال عام 2006 إصدار التقارير والنشرات والبحوث والدراسات التي يهدف من ورائها إلى زيادة الوعي بالقضايا الاقتصادية الراهنة والتطورات التي تشهدها اقتصادات الدول العربية.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد

يشترك الصندوق في إعداد فصول التقرير الاقتصادي العربي الموحد، كما يضطلع بجانب ذلك بمهام تحريره وإخراجه وإصداره. ولقد شارك الصندوق في التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عام 2006 بإعداد الفصول المتعلقة بالتطورات المالية، والنقدية والمصرفية وتطورات أسواق الأوراق المالية العربية، والتجارة الخارجية، وموازن المدفوعات والدين العام الخارجي، ونظم وأسعار الصرف، بالإضافة إلى فصل المحور حول "تحويلات العاملين في الخارج والتنمية الاقتصادية في الدول العربية".

النشرة الفصلية لقاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية

يصدر الصندوق هذه النشرة فصلياً بغرض توفير معلومات وبيانات دورية حول أنشطة الأسواق المالية المشاركة في القاعدة. وتستعرض النشرة أداء أسواق الأوراق المالية العربية المشاركة في القاعدة، والتطورات الاقتصادية والتشريعية والتنظيمية ذات الصلة. وتغطي النشرة حالياً خمسة عشر سوقاً عربية هي : الأردن والبحرين وتونس والسعودية وعمان والكويت ولبنان ومصر والمغرب وسوقي أبوظبي ودبي بالإمارات، وقطر والسودان والجزائر وفلسطين.

النشرات الإحصائية

أصدر الصندوق خلال عام 2006 النشرات الإحصائية الدورية، التي تتضمن بيانات اقتصادية عن الدول العربية في سلاسل زمنية تتلاءم مع احتياجات مستخدمي تلك البيانات من الباحثين والمهتمين بمتابعة التطورات في الاقتصادات العربية. وقد جرى إعداد وتبويب تلك الإحصاءات وفق المنهجيات والمفاهيم المتعارف عليها دولياً، وذلك حتى يتسنى استخدامها في عقد المقارنات فيما بين الدول، وفي إعداد المؤشرات العربية والإقليمية. وشملت هذه النشرات :

- الحسابات القومية للدول العربية.
- النقد والائتمان في الدول العربية.
- التجارة الخارجية للدول العربية.
- أسعار الصرف التقاطعية لعملات الدول العربية.
- الدول العربية : مؤشرات اقتصادية.

البحوث والدراسات

- "مشروع برنامج إقليمي عربي للمساعدات الفنية للدول العربية (جيتاب- عربي)". تهدف هذه الدراسة إلى صياغة مقترح برنامج فني مشترك بين المنظمات الإقليمية المتخصصة في مجال التجارة لتعزيز قدرات الكوادر الوطنية المسؤولة عن تنفيذ الإصلاحات التي تتطلبها اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وتسريع الاستفادة من النظام التجاري متعدد الأطراف وتعزيز دور الدول العربية مع المنظمة. قدمت هذه الدراسة إلى وزراء التجارة العرب في فبراير 2006.
- "الاقتصاد اللبناني : قضايا التنمية في فترة ما بعد الحرب 1992-2004". تهدف هذه الدراسة إلى استخلاص بعض الدروس من تجارب فترة ما بعد الحرب وإلقاء الضوء على الاتجاه المستقبلي للسياسة الاقتصادية. صدرت هذه الدراسة (باللغة الإنجليزية) ضمن أوراق صندوق النقد العربي عدد 13، في مارس 2006.
- "أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر". تستعرض هذه الدراسة مدى سلامة النظام المالي وعلى الأخص قطاع المصارف لما له من انعكاسات على الاقتصاد الوطني وفعالية السياسة النقدية، صدرت هذه الدراسة في مارس 2006.
- "تحرير التجارة الخارجية والاندماج في الأسواق العالمية وتوسيع إمكانات التشغيل في الدول العربية". هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف إمكانية التشغيل التي يوفرها تحرير التجارة الخارجية للدول العربية، وتسريع اندماجها في التجارة العالمية. قدمت هذه الدراسة في الندوة السنوية المشتركة التي عقدت في الكويت في نوفمبر 2006.

- "تحرير التجارة الخارجية للخدمات في دول مجلس التعاون الخليجي وانعكاساتها الاقتصادية"، وتهدف هذه الورقة إلى تقييم الفوائد والأعباء المتوقعة من تحرير التجارة الخارجية للخدمات في دول المجلس، على المستويات الثلاثة، وهي جهود الإصلاح التي قامت بها، والالتزامات التي تعهدت بها دول المجلس لمنظمة التجارة العالمية، وأخيراً اتفاقيات التجارة الحرة المبرمة بين عدد من هذه الدول والولايات المتحدة الأمريكية. قدمت هذه الورقة في الندوة التي نظمتها الأمانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي وبالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة بالمملكة العربية السعودية، والتي عقدت في الرياض، في ديسمبر 2006.

سلسلة أوراق أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية

- "الدعامة الثالثة لاتفاقية بازل II – انضباط السوق". تتناول هذه الورقة الأمور المتعلقة بضوابط السوق في اتفاقية بازل II وهي مكملة للدعامتين الأولى والثانية.
- "ترتيبات الإعداد لتطبيق مقترح كفاية رأس المال - بازل II". وهي ورقة تسعى إلى تقديم خطة عمل لتطبيق الاتفاقية.
- "المبادئ الأساسية لنظم الدفع الهامة ودور المصارف المركزية". وهي ورقة تسعى للتعرف على المبادئ الأساسية لأنظمة الدفع المهمة للنظام.
- "تجربة مؤسسة نقد البحرين كجهاز رقابي موحد". وهي ورقة تستعرض تجربة مؤسسة نقد البحرين كجهاز رقابي موحد على كافة مؤسسات القطاع المصرفي والمالي بما يشمل قطاع المصارف والتأمين وسوق رأس المال والمؤسسات المساندة الأخرى.

الوضع المالي الموحد للصندوق

استناداً إلى المادة التاسعة والأربعين من اتفاقية صندوق النقد العربي، تقوم أصول وخصوم وعمليات الصندوق بالدينار العربي الحسابي الذي يعادل ثلاث وحدات من حقوق السحب الخاصة (Special Drawing Rights - SDR) كما يحدد قيمتها صندوق النقد الدولي.

وتعدّ البيانات المالية الموحدة للصندوق والمؤسسة التابعة (برنامج تمويل التجارة العربية) وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية. وتظهر البيانات المالية الموحدة المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2006، ونتائج الأعمال، والتدفقات النقدية، والتغيرات في حقوق المساهمين للسنة المنتهية في ذلك التاريخ. وفيما يلي ملخص بأهم البنود الواردة في البيانات المالية الموحدة:

الموارد

تتكون موارد الصندوق عملاً بالمادة الحادية عشرة من اتفاقية إنشائه من رأس المال المدفوع، والاحتياطيات، والقروض والتسهيلات التي يتم الحصول عليها، وأية موارد أخرى يقرّها مجلس المحافظين. وقد أقرّ مجلس المحافظين سنة 1989 قبول الودائع من المؤسسات النقدية والمالية بهدف مساعدة الدول العربية في إدارة احتياطياتها الخارجية، وتدعيم وتعزيز موارد الصندوق ومركزه المالي ولكن لا تستخدم تلك الأموال في تقديم القروض.

كما أقر مجلس محافظي الصندوق من خلال النظام الأساسي لبرنامج تمويل التجارة العربية، مساهمة مؤسسات تمويل من فئات مختلفة في رأسمال البرنامج لتعزيز الموارد الموجهة لتمويل التجارة العربية.

رأس المال

حددت المادة الثانية عشرة من اتفاقية الصندوق رأس المال المصرح به بمقدار 600,000 ألف دينار عربي حسابي مقسمة على اثني عشر ألف سهم قيمة كل منها 50 ألف دينار عربي حسابي. وكان رأس المال المكتتب به حتى اجتماع مجلس المحافظين في 12 أبريل 2005 يبلغ 326,500 ألف دينار عربي حسابي، وبموجب قرار المجلس رقم (3) الصادر في الاجتماع المذكور، تم الاكتتاب بالرصيد المتبقي من رأس المال البالغ 273,500 ألف دينار عربي حسابي، وتم تغطية هذا الاكتتاب بالتحويل من الاحتياطي العام.

وبذلك وصل رأس المال المكتتب به إلى 600,000 ألف دينار عربي حسابي. وبلغ الجزء المدفوع منه 596,040 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2006 وعام 2005. أما الجزء غير المدفوع والبالغ 3,960 ألف دينار عربي حسابي، فيمثل حصة فلسطين التي تم تأجيل المطالبة بها استناداً لقرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1978.

الاحتياطيات

بلغت الاحتياطيات في نهاية عام 2006 ما مجموعه 242,619 ألف دينار عربي حسابي، بالمقارنة مع 216,660 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2005. وتمثل الاحتياطيات في نهاية عام 2006 حوالي 41 في المائة من رأس المال المدفوع، بينما كانت الاحتياطيات في نهاية عام 2005 تمثل ما نسبته 36 في المائة من رأس المال المدفوع. وتتكون الاحتياطيات من الاحتياطي العام، واحتياطي الطوارئ، واحتياطي فروقات إعادة تقييم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع والتي تقم بالقيمة العادلة من خلال الاحتياطيات.

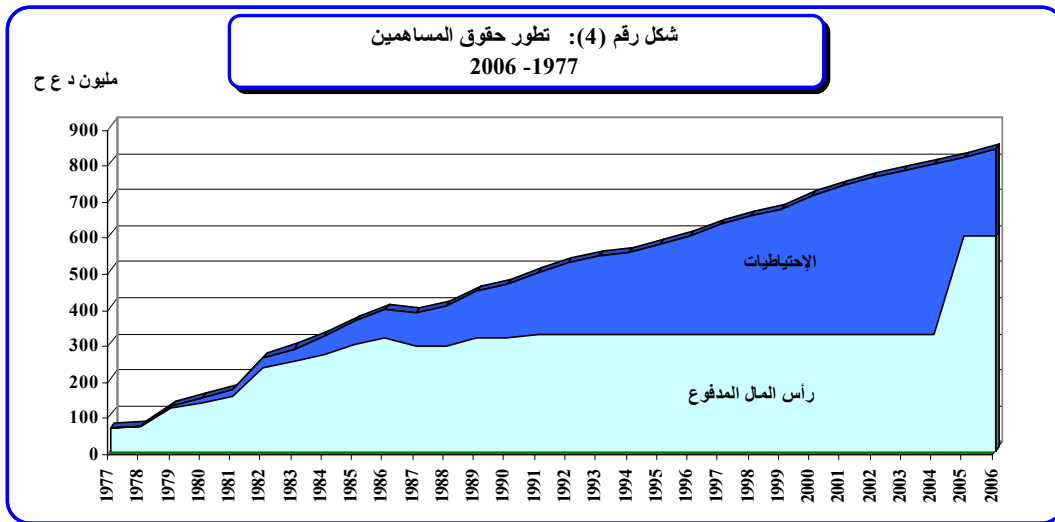
الاحتياطي العام: بلغ رصيده 129,005 ألف دينار عربي حسابي بنهاية عام 2006، بينما بلغ رصيد هذا الاحتياطي في نهاية عام 2005 ما قيمته 107,919 ألف دينار عربي حسابي، وبزيادة قدرها 21,086 ألف دينار عربي حسابي وما نسبته 20 في المائة.

احتياطي الطوارئ : تم تكوينه بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1989 ورقم (4) لسنة 2000، حيث يتم تحويل مبلغ 5,000 ألف دينار عربي حسابي او 10 في المائة من صافي الدخل سنويا أيهما أكبر الى هذا الاحتياطي ويستخدم لمقابلة أي خسائر غير متوقعة مستقبلاً. وقد بلغ رصيد احتياطي الطوارئ 115,000 ألف دينار عربي حسابي بنهاية عام 2006، بينما كان رصيده في نهاية عام 2005 يبلغ 110,000 ألف دينار عربي حسابي.

احتياطي فروقات إعادة تقييم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع: بلغ رصيده المدين 1,386 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2006 مقارنة برصيد مدين قدره 1,259 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2005.

حقوق المساهمين

ارتفعت حقوق مساهمي الصندوق المتمثلة برأس المال والاحتياطيات إلى 838,659 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2006 مقارنة بمبلغ 812,700 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2005، أي بزيادة مقدارها 25,959 ألف دينار عربي حسابي وبنسبة نمو قدرها 3.2 في المائة. ويوضح الشكل رقم (4) أدناه تطور حقوق مساهمي صندوق النقد العربي منذ إنشائه وحتى 31 ديسمبر 2006 :



أما صافي حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة، والتي تمثل حصتهم في رأسمال واحتياطيات برنامج تمويل التجارة العربية، فقد بلغت 75,728 ألف دينار عربي حسابي كما في نهاية 2006 بالمقارنة مع 77,590 ألف دينار عربي حسابي كما في نهاية السنة السابقة، وبانخفاض قدره 1,862 ألف دينار عربي حسابي وما نسبته 2.4 في المائة، يعود إلى الفروقات الناتجة عن الاختلاف في سعر تحويل الدولار الأمريكي (عملة الأساس للبرنامج) مقابل الدينار العربي الحسابي كما في نهاية عام 2006 وعام 2005.

وبذلك بلغ مجموع حقوق المساهمين في الصندوق والمساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة 914,387 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2006 مقارنة مع 890,290 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام

2005. وقد توزعت توظيفات الموارد على تمويل عمليات الإقراض للدول الأعضاء، وخطوط الائتمان للوكالات الوطنية المعتمدة، وأصول أخرى على النحو المبين أدناه.

قروض للدول الأعضاء

بلغ رصيد القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء كما في 31 ديسمبر 2006 مبلغ 231,511 ألف دينار عربي حسابي، في حين بلغ هذا الرصيد 253,376 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2005. وقد بلغ التزام الصندوق من القروض 262,611 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 ديسمبر 2006. وتمثل التزامات القروض أرصده القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء مضافاً إليها أرصدة القروض غير المسحوبة البالغة 31,100 ألف دينار عربي حسابي بنهاية عام 2006.

خطوط الائتمان

تعقد عمليات التمويل التي تقدمها المؤسسة التابعة (برنامج تمويل التجارة العربية) بالدولار الأمريكي ومن خلال اتفاقيات خطوط الائتمان التي تبرم مع وكالات وطنية معتمدة لتمويل الصادرات والواردات للسلع العربية والخدمات المصاحبة لها. وقد بلغ رصيد سحبيات خطوط الائتمان كما في 31 ديسمبر 2006 مبلغ 97,455 ألف دينار عربي حسابي (440 مليون دولار أمريكي) بالمقارنة برصيد بلغ 95,087 ألف دينار عربي حسابي (408 مليون دولار أمريكي) في نهاية عام 2005.

ودائع لدى البنوك المركزية

استناداً إلى المادة الرابعة عشرة من اتفاقية الصندوق، سددت نسبة 2 في المائة من قيمة المساهمة المكتتب بها أساساً في رأسمال الصندوق بعملة العضو الوطنية، وأودعت لدى البنوك المركزية في الدول الأعضاء. وتقوم كل دولة عضو بتعديل مبلغ المساهمة بالعملة الوطنية في نهاية كل سنة على أساس سعر الصرف المحدد من قبل صندوق النقد الدولي وبما يحافظ على القيمة الاسمية للمساهمة مقومة بالدينار العربي الحسابي. وتبلغ الودائع بالعملات الوطنية لدى البنوك المركزية ما يعادل 5,336 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 ديسمبر 2006 و2005.

موجودات أخرى

تتضمن الموجودات الأخرى مساهمة الصندوق في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (6) لسنة 2002، حيث وافق المجلس على المساهمة في زيادة رأس مال المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بمبلغ 27.5 مليون دولار أمريكي (حوالي 6.7 مليون دينار عربي حسابي) يدفع على مدى خمس سنوات اعتباراً من سنة 2003. وقد تم حتى نهاية سنة 2006 تسديد أربعة أقساط مجموعها 22 مليون دولار أمريكي (ما يعادل 4,950 ألف دينار عربي حسابي).

الاستثمارات

تتكون المحفظة الاستثمارية الموحدة من حسابات جارية وتحت الطلب وودائع لأجل لدى البنوك وصندوق النقد الدولي، ومحفظة الاستثمارات المالية، مطروحا منها الودائع المقبولة من المؤسسات النقدية والمالية. وقد بلغت قيمة المحفظة الاستثمارية الموحدة 627,788 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2006، بينما بلغت قيمتها 578,005 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2005.

نتائج الأعمال

بلغ صافي الدخل الموحد المحقق خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2006، وذلك بعد استبعاد ما يخص المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة، 28,313 ألف دينار عربي حسابي مقارنة بمبلغ 22,270 ألف دينار عربي حسابي للسنة السابقة، أي بارتفاع بلغت قيمته 6,043 ألف دينار عربي حسابي وما نسبته 27 في المائة. ويتمثل صافي الدخل بعناصر الدخل والإنفاق التالية :

الدخل

بلغ إجمالي الدخل الموحد للصندوق والمؤسسة التابعة، بعد استقطاع الفوائد المدفوعة على الودائع المقبولة من المؤسسات النقدية والمالية، مبلغ 35,941 ألف دينار عربي حسابي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2006، مقارنة بمبلغ 28,925 ألف دينار عربي حسابي للسنة السابقة، وبزيادة قدرها 7,016

ألف دينار عربي حسابي وبنسبة 24 في المائة. وتعود الزيادة إلى التحسن في العائد على المحافظ الاستثمارية وخطوط الائتمان نتيجة للارتفاع في معدلات الفائدة الذي شهدته الأسواق المالية، إضافة إلى فروقات أسعار الصرف.

الإنفاق

بلغ إجمالي الإنفاق الموحد للصندوق والمؤسسة التابعة 4,054 ألف دينار عربي حسابي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2006، مقارنة بمبلغ 4,301 ألف دينار عربي حسابي للسنة السابقة، وبانخفاض قدره 247 ألف دينار عربي حسابي وبنسبة 5.7 في المائة. وتتضمن بنود الإنفاق برامج المعونة الفنية والمساهمة في المبادرة المعززة للدول عالية المديونية منخفضة الدخل HIPC ومنح مصاحبة للقروض.

وقد بلغ الإنفاق على برامج المعونة الفنية المقدمة للدول العربية الأعضاء خلال عام 2006 ما مجموعه 321 ألف دينار عربي حسابي مقارنة بمبلغ 219 ألف دينار عربي حسابي لعام 2005، وبزيادة قدرها 102 ألف دينار عربي حسابي وما نسبته 46.6 في المائة. كما بلغت قيمة المساهمة في المبادرة المعززة للدول عالية المديونية منخفضة الدخل HIPC ومنح مصاحبة للقروض 829 ألف دينار عربي حسابي خلال عام 2006 مقارنة بمبلغ 1,024 ألف دينار عربي حسابي لعام 2005، وبانخفاض قدره 195 ألف دينار عربي حسابي وما نسبته 19 في المائة.

العملات

يعتمد الصندوق في توظيف موارده المالية سياسة تجنب مخاطر العملات بالالتزام بتوزيع موجوداته بالعملات توزيعاً قريباً من تكوين سلة وحدة حقوق السحب الخاصة. تعقد جميع عمليات الإقراض للدول الأعضاء بالدينار العربي الحسابي. ويتم تضمين حصة الصندوق في عمليات برنامج تمويل التجارة العربية التي تعقد بالدولار الأمريكي كجزء من الشريحة الدولارية لمحفظه العملات. وتوظف الموارد الأخرى في عملات قابلة للتحويل مترافقة بعقود آجلة وبما يتوافق مع توزيع العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة. هذا ويبين الجدول أدناه أوزان العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة في نهاية سنة 2006

ونهاية سنة 2005 مقارنة مع الأوزان المحددة من قبل صندوق النقد الدولي والمعمول بها اعتباراً من 1 يناير 2006.

سعر وحدة حقوق السحب الخاصة مقابل العملات المكونة لها		أوزان العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة			العملة
31 ديسمبر 2005	31 ديسمبر 2006	1 يناير 2006	31 ديسمبر 2005	31 ديسمبر 2006	
1.429	1.504	%44.00	%40.37	%42.01	دولار أمريكي
1.208	1.142	%34.00	%35.28	%35.92	يورو
0.830	0.766	%11.00	%11.85	%11.78	جنيه إسترليني
168.039	178.813	%11.00	%12.50	%10.29	ين ياباني
		%100.00	%100.00	%100.00	









































ملاحق القروض

الملحق (أ-1)
تعاقبات القروض مع الدول الأعضاء
2006 - 1978

ألف دينار عربي حسابي

السنة	رقم القرض	الدولة	تلقائي	عادي	ممتد	تعويضي	تسهيل تجاري	تصحيح هيكلي	اجمالي السنة
1978	1	مصر	4,688						
	2	السودان	1,875						
			6,563	0	0	0	0	0	6,563
1979	3	موريتانيا	750						
	4	المغرب	1,875						
	5	سورية	750						
	6	السودان	1,875		11,250				
	7	السودان			11,250				
			5,250	0	0	0	0	16,500	
1980	8	موريتانيا	750						
	9	موريتانيا		4,500					
	10	الصومال	1,500						
	11	السودان				5,000			
			2,250	4,500	0	5,000	0	0	11,750
1981	12	اليمن	2,940						
	13	المغرب	1,875						
	14	المغرب			31,850				
	15	المغرب	3,600						
	16	اليمن		8,820					
	17	المغرب				9,800			
	18	الصومال	1,440						
	19	الصومال			12,740				
	20	السودان	1,875						
	21	اليمن	3,675						
			15,405	8,820	44,590	9,800	0	0	78,615
1982	22	السودان	5,000						
	23	السودان	3,600						
	24	موريتانيا	2,190						
	25	المغرب	1,875						
	26	سورية	2,940						
	27	موريتانيا			8,240				
	28	اليمن	3,675						
	29	اليمن				3,920			
				14,280	0	13,240	3,920	0	0
1983	30	العراق	27,930						
	31	السودان				4,800			
	32	السودان	1,875						
	33	اليمن					3,920		
	34	موريتانيا	750						
	35	العراق				27,000			
	36	سورية					3,000		
	37	الأردن	3,990						
	38	الأردن					1,960		
	39	اليمن		5,700					
			34,545	5,700	0	31,800	8,880	0	80,925
1984	40	الصومال	1,500						
	41	اليمن					4,900		
	42	السودان			4,335				
	43	المغرب	1,875						
	44	اليمن	3,690						
			7,065	0	4,335	0	4,900	0	16,300

الملحق (أ-1)
تعاقبات القروض مع الدول الأعضاء
2006 - 1978

ألف دينار عربي حسابي

السنة	رقم القرض	الدولة	تلقاني	عادي	ممتد	تعويضي	تسهيل تجاري	تصحيح هيكل	اجمالي السنة	
1985	45	اليمن	3,975							
	46	المغرب	3,600							
	47	المغرب	3,750							
	48	اليمن				5,100				
	49	الأردن	1,050							
	50	الأردن				2,660				
	51	الأردن					700			
	52	موريتانيا	2,190							
	53	العراق	27,930							
				42,495	0	0	7,760	700	0	50,955
	1986	54	اليمن	3,675						
		55	المغرب	1,875						
		56	سورية	2,940						
57		سورية	2,400							
58		المغرب		6,250						
59		المغرب					2,500			
60		موريتانيا			3,250					
61		موريتانيا	1,500							
62		تونس	3,675							
63		الأردن	3,990							
64		تونس	1,500							
			21,555	6,250	3,250	0	2,500	0	33,555	
1987	65	تونس					3,450			
	66	اليمن		2,500			18,620			
	67	العراق			0	0	22,070	0	24,570	
1988	68	المغرب	1,875							
	69	اليمن	3,690							
	70	الأردن					1,960			
	71	المغرب	7,350				18,620			
	72	الجزائر				2,460				
	73	موريتانيا								
	74	اليمن		6,150						
	75	مصر	4,687							
	76	اليمن	3,975							
	77	موريتانيا	2,190							
	78	اليمن					5,100			
	79	سورية		8,200						
	80	الجزائر	27,930							
81	العراق	27,930								
			79,627	14,350	0	2,460	25,680	0	122,117	
1989	82	العراق	3,300							
	83	الأردن		5,320						
	84	مصر	5,250							
	85	المغرب			17,150					
	86	الجزائر								
				8,550	46,960	17,150	0	0	0	72,660
1990	87	موريتانيا			9,050					
	88	مصر				6,625				
			0	0	9,050	6,625	0	0	15,675	
1991										
1992	89	المغرب			14,800					
	90	تونس	3,675							
			3,675	0	14,800	0	0	0	18,475	
1993	91	موريتانيا			3,250					
					3,250					
			0	0	3,250	0	0	0	3,250	

الملحق (أ-1)
تعاقبات القروض مع الدول الأعضاء
2006 - 1978

ألف دينار عربي حسابي

السنة	رقم القرض	الدولة	تلقائي	عادي	ممتد	تعويضي	تسهيل تجاري	تصحيح هيكل	اجمالي السنة
1994	92	اليمن	11,340			2,460			
	93	موريتانيا			7,980				
	94	الأردن			29,150				
	95	الجزائر							50,930
			11,340	0	37,130	2,460	0	0	
1995	96	اليمن		15,120					
	97	تونس	5,175		5,320				
	98	الأردن			5,320				25,615
			5,175	15,120	5,320	0	0	0	
1996	99	الجزائر			31,230				
	100	موريتانيا			4,955				36,185
			0	0	36,185	0	0	0	
1997	101	الأردن				2,660			
	102	جيبوتي		367	19,656				
	103	اليمن			19,656				22,683
			0	367	19,656	2,660	0	0	
1998	104	الأردن						3,910	
	105	اليمن						11,113	
			0	0	0	0	0	15,023	
1999	106	الجزائر						30,605	
	107	تونس	5,175					10,878	
	108	المغرب						5,072	
	109	تونس							
	110	لبنان	3,675						
			8,850	0	0	0	0	46,555	55,405
2000	111	جيبوتي			245				
	112	لبنان						3,601	
	113	موريتانيا			4,000				
	114	المغرب				7,400			
	115	مصر						23,153	
			0	0	4,245	7,400	0	26,754	38,399
2001	116	الأردن						5,214	
	117	المغرب						14,504	
	118	مصر				15,750			
	119	مصر				3,450			
	120	تونس	23,625					6,762	
	121	تونس						14,504	
			23,625	0	0	19,200	0	26,480	69,305
2002	122	مصر						30,870	
	123	جيبوتي						420	
	124	لبنان	3,675						
			3,675	0	0	0	0	31,290	34,965
2003	125	المغرب						11,100	
	126	جيبوتي			368				
	127	مصر			55,125				
			0	0	55,493	0	0	11,100	66,593
2004	128	القمر المتحدة	184						
	129	تونس						5,175	
	130	السودان			9,800				
	131	مصر						23,625	
			184	0	9,800	0	0	28,800	38,784
2005	132	موريتانيا			8,600				
	133	السودان						9,800	
	134	لبنان						15,925	
			0	0	8,600	0	0	25,725	34,325
2006	135	جيبوتي						350	
								350	350
		المجموع		294,109	104,567	297,344	64,730	212,077	1,071,912

الملحق (أ-2)
تعاهدات القروض مع الدول الأعضاء
2006-1978

قيمة القروض مليون د.ع.ح.	عدد القروض	الدول المستفيدة من القروض الممتدة	قيمة القروض مليون د.ع.ح.	عدد القروض	الدول المستفيدة من القروض التلقائية
13.300	2	المملكة الاردنية الهاشمية	9.030	3	المملكة الاردنية الهاشمية
60.380	2	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	19.200	5	الجمهورية التونسية
30.385	4	جمهورية السودان	27.930	1	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
12.740	1	جمهورية الصومال	11.100	5	جمهورية السودان
55.125	1	جمهورية مصر العربية	9.030	4	الجمهورية العربية السورية
63.800	3	المملكة المغربية	4.440	3	جمهورية الصومال
41.345	7	الجمهورية الاسلامية الموريتانية	87.090	4	جمهورية العراق
19.656	1	الجمهورية اليمنية	7.350	2	الجمهورية اللبنانية
0.613	2	جمهورية جيبوتي	38.250	4	جمهورية مصر العربية
297.344	23		29.550	10	المملكة المغربية
			10.320	7	الجمهورية الاسلامية الموريتانية
			40.635	9	الجمهورية اليمنية
			0.184	1	جمهورية القمر المتحدة
			294.109	58	

قيمة القروض مليون د.ع.ح.	عدد القروض	الدول المستفيدة من التسهيل التجاري	قيمة القروض مليون د.ع.ح.	عدد القروض	الدول المستفيدة من القروض العادية
4.620	3	المملكة الاردنية الهاشمية	5.320	1	المملكة الاردنية الهاشمية
3.450	1	الجمهورية التونسية	41.640	1	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
18.620	1	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	8.200	1	الجمهورية العربية السورية
3.000	1	الجمهورية العربية السورية	6.250	1	المملكة المغربية
18.620	1	جمهورية العراق	4.500	1	الجمهورية الاسلامية الموريتانية
2.500	1	المملكة المغربية	38.290	5	الجمهورية اليمنية
13.920	3	الجمهورية اليمنية	0.367	1	جمهورية جيبوتي
64.730	11		104.567	11	

قيمة القروض مليون د.ع.ح.	عدد القروض	الدول المستفيدة من تسهيل التصحيح الهيكلي	قيمة القروض مليون د.ع.ح.	عدد القروض	الدول المستفيدة من القروض التعويضية
9.124	2	المملكة الاردنية الهاشمية	5.320	2	المملكة الاردنية الهاشمية
17.009	3	الجمهورية التونسية	3.450	1	الجمهورية التونسية
30.605	1	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	9.800	2	جمهورية السودان
9.800	1	جمهورية السودان	27.000	1	جمهورية العراق
19.526	2	الجمهورية اللبنانية	22.375	2	جمهورية مصر العربية
77.648	3	جمهورية مصر العربية	17.200	2	المملكة المغربية
36.482	3	المملكة المغربية	4.920	2	الجمهورية الاسلامية الموريتانية
11.113	1	الجمهورية اليمنية	9.020	2	الجمهورية اليمنية
0.770	2	جمهورية جيبوتي	99.085	14	
212.077	18				

الملحق (أ-3)

أرصدة القروض القائمة في ذمة الدول المقترضة

(ألف دينار عربي حسابي)

نهاية عام 2006			نهاية عام 2005			الدولة
إجمالي إلتزامات القروض	الأرصدة غير المسحوبة من القروض المتعاقد عليها	أرصدة سحوبات القروض القائمة في ذمة الدول	إجمالي إلتزامات القروض	الأرصدة غير المسحوبة من القروض المتعاقد عليها	أرصدة سحوبات القروض القائمة في ذمة الدول	
3,105	-	3,105	5,175	-	5,175	الجمهورية التونسية
1,092	175	917	887	-	887	جمهورية جيبوتي
85,870	9,800	76,070	85,910	9,800	76,110	جمهورية السودان
14,877	-	14,877	14,877	-	14,877	جمهورية الصومال
184	-	184	184	-	184	جمهورية القمر المتحدة
49,850	-	49,850	49,850	-	49,850	جمهورية العراق
15,925	15,925	-	15,925	15,925	-	الجمهورية اللبنانية
75,915	-	75,915	88,798	-	88,798	جمهورية مصر العربية
6,660	-	6,660	12,891	-	12,891	المملكة المغربية
9,133	5,200	3,933	9,804	5,200	4,604	الجمهورية الإسلامية الموريتانية
262,611	31,100	231,511	284,301	30,925	253,376	المجموع

الملحق (أ-4)
الأرصدة السنوية للإلتزامات القروض
2006-1978

(ألف دينار عربي حسابي)

السنة	قيمة القروض المقدمة خلال العام	أرصدة القروض المقدمة (متضمنة غير المسحوبة) *	أرصدة سحبيات القروض القائمة في ذمة الدول المقترضة **
1978	6,563	6,563	6,563
1979	16,500	23,063	18,062
1980	11,750	34,813	24,187
1981	78,615	102,834	68,674
1982	31,440	129,733	111,700
1983	80,925	198,587	193,037
1984	16,300	189,388	183,423
1985	50,955	187,724	181,759
1986	33,555	195,558	183,843
1987	24,570	167,666	157,451
1988	122,117	226,484	213,717
1989	72,660	283,740	242,041
1990	15,675	244,329	233,379
1991	-	213,441	198,641
1992	18,475	189,467	179,467
1993	3,250	162,451	151,131
1994	50,930	203,450	167,985
1995	25,615	211,728	177,562
1996	36,185	218,253	186,905
1997	22,683	231,295	206,697
1998	15,023	227,413	199,314
1999	55,405	263,858	229,129
2000	38,399	276,416	250,459
2001	69,305	300,630	278,997
2002	34,965	278,180	275,970
2003	66,593	316,658	281,121
2004	38,784	280,182	252,695
2005	34,325	284,301	253,376
2006	350	262,611	231,511

* جملة القروض المقدمة مطروحا منها أقساط القروض المسددة.

** جملة القروض المسحوية مطروحا منها أقساط القروض المسددة.

ملاحق عامة

الملحق (ب-1)

رأس المال كما في 31 ديسمبر 2006

(ألف دينار عربي حسابي)

رأس المال المدفوع				رأس المال المصرح والمكتتب به	الدولة
إجمالي المدفوع	المدفوع بالتحويل من الإحتياطي العام (2)	المدفوع بالعملات القابلة للتحويل	المدفوع بالعملة الوطنية		
9,900	4,500	5,320	80	9,900	1 المملكة الاردنية الهاشمية
35,300	16,100	18,900	300	35,300	2 دولة الامارات العربية المتحدة
9,200	4,200	4,920	80	9,200	3 مملكة البحرين
12,850	5,850	6,900	100	12,850	4 الجمهورية التونسية
77,900	35,500	41,640	760	77,900	5 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
88,950	40,550	47,640	760	88,950	6 المملكة العربية السعودية
18,400	8,400	9,800	200	18,400	7 جمهورية السودان
13,250	6,050	7,120	80	13,250	8 الجمهورية العربية السورية
7,350	3,350	3,920	80	7,350	9 جمهورية الصومال
77,900	35,500	41,640	760	77,900	10 جمهورية العراق
9,200	4,200	4,920	80	9,200	11 سلطنة عمان
18,400	8,400	9,800	200	18,400	12 دولة قطر
58,800	26,800	31,500	500	58,800	13 دولة الكويت
9,200	4,200	4,900	100	9,200	14 الجمهورية اللبنانية
24,690	11,250	13,254	186	24,690	15 الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
58,800	26,800	31,500	500	58,800	16 جمهورية مصر العربية
27,550	12,550	14,800	200	27,550	17 المملكة المغربية
9,200	4,200	4,920	80	9,200	18 الجمهورية الاسلامية الموريتانية
28,300	12,900	15,120	280	28,300	19 الجمهورية اليمنية
0	0	0	0	3,960	20 دولة فلسطين (1)
450	200	245	5	450	21 جمهورية جيبوتي
450	200	245	5	450	22 جمهورية القمر المتحدة
596,040	271,700	319,004	5,336	600,000	المجموع

(1) تم تأجيل المطالبة بتسديد مساهمة فلسطين بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1978.

(2) بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 2005، تم رسملة جزء من الإحتياطي العام للاكتتاب بالرصيد المتبقي من رأس المال.

الملحق (ب-2)

أعداد المشاركين في نشاطات المعهد لعام 2006

دولة	دورة إحصاءات الدين الخارجي (م) 2006/1/26 - 15	دورة البرمجة المالية (م) والسياسات الاقتصادية الكلية 2006/2/23 - 12	دورة مخاطر الائتمان في بازل 2 مع بنك التسويات الدولية 2006/3/2 - 2/28	دورة مكافحة غسل الأموال (م) 2006/3/9 - 5	دورة ادارة الاقتصاد الكلي وقضايا القطاع المالي (م) 2006/4/6 - 3/26	دورة حلقة عمل اتفاقيات التجارة الإقليمية (م) مع منظمة التجارة العالمية 2006/4/20 - 18	دورة إدارة إيرادات الموارد الطبيعية والشفافية المالية (م) 2006/5/4 - 4/30
الأردن	2		3	3	2	2	3
الإمارات	1		2	0	1	1	0
البحرين	1		2	2	0	2	1
تونس	0		1	1	2	1	2
الجزائر	2		1	2	3	1	2
جيبوتي	0		0	0	1	0	0
السعودية	2		2	3	2	2	1
السودان	3		3	2	3	1	3
سورية	2		2	2	2	2	2
الصومال	0		0	0	0	0	0
العراق	3	29	2	3	1	2	3
عمان	0		0	1	2	3	1
فلسطين	2		2	0	2	1	2
قطر	0		0	1	0	2	0
القمر المتحدة	0		0	0	1	0	0
الكويت	2		1	2	1	1	0
لبنان	3		1	2	1	1	1
ليبيا	1		1	0	0	2	0
مصر	1		3	2	0	3	2
المغرب	2		2	1	3	3	2
موريتانيا	2		1	2	2	1	0
اليمن	3		2	2	3	2	1
المجموع	32	29	31	31	32	31	28

تابع : الملحق (ب-2)

أعداد المشاركين في نشاطات المعهد لعام 2006

دولة	دورة إدارة وسياسة ضريبة القيمة المضافة (م)	دورة إحصاءات الاحتياطيات وسيولة القطع الأجنبي (م)	دورة البرمجة المالية والسياسات الاقتصادية الكلية (م)	دورة الرقابة بالتركيز على المخاطر بالتعاون مع البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي	دورة أجنحة الدوحة للتنمية مع منظمة التجارة العالمية	حلقة عمل التشريعات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (م)	دورة إدارة الاحتياطيات الأجنبية بالتعاون مع بنك التسويات الدولية	دورة قضايا القطاع الخارجي (م)	دورة إدارة الاقتصاد الكلي وقضايا مالية الحكومة (م)
	2006/5/11 - 8	2006/5/24 - 21	2006/6/22 - 11	2006/9/7 - 3	2006/9/21 - 17	2006/11/9 - 5	2006/11/16 - 14	2006/11/30-19	2006/12/14 - 4
الأردن	1	2	2	3	2	1	2	1	2
الإمارات	0	1	1	2	3	2	1	2	1
البحرين	1	0	2	2	1	2	1	1	2
نونس	2	1	2	0	2	1	2	1	1
الجزائر	2	2	2	1	0	2	2	8	0
جيبوتي	0	0	1	0	0	0	0	1	0
السعودية	2	3	3	2	1	2	1	3	3
السودان	3	2	2	3	2	2	3	2	1
سورية	2	2	2	3	2	3	2	1	2
الصومال	0	0	0	0	0	0	0	0	0
العراق	2	3	1	0	1	0	3	0	2
عمان	2	2	2	2	2	3	1	1	2
فلسطين	0	1	1	2	0	0	1	1	2
قطر	0	1	1	1	2	2	1	1	2
القمر المتحدة	0	0	0	0	0	1	0	0	0
الكويت	0	1	1	1	1	1	0	2	2
لبنان	3	2	1	1	0	0	2	2	2
ليبيا	2	1	2	3	2	1	1	2	1
مصر	2	2	0	0	2	1	0	0	3
المغرب	1	2	2	1	2	3	0	3	3
موريتانيا	0	1	1	2	1	1	3	1	2
اليمن	2	3	2	2	2	2	2	2	1
المجموع	27	32	31	31	28	30	28	35	34

الملحق (ب-3)
الدورات خلال الفترة 1981 - 2006

عدد المشاركين	عدد الدورات	الفترة
2306	77	2000 - 1981
375	11	2001
343	10	2002
301	9	2003
418	12	2004
326	10	2005
398	13	2006
4467	142	المجموع

حلقات العمل خلال الفترة 1995 - 2006

عدد المشاركين	عدد الحلقات	الفترة
337	12	2004 - 1995
157	5	2005
92	3	2006
586	20	المجموع

الملحق (ب-4)
خطوط الائتمان التي قدمها برنامج تمويل التجارة العربية

(ألف دولار أمريكي)

السنة	عدد خطوط الائتمان	القيمة	المسحوب	المسدد	الرصيد القائم
1991	4	7,948	3,300	0	3,300
1992	15	47,497	30,432	14,560	19,172
1993	15	54,665	32,885	24,262	27,795
1994	22	70,721	30,520	35,030	23,285
1995	22	86,089	69,674	13,478	79,481
1996	28	142,640	87,872	59,796	107,557
1997	31	220,345	202,830	134,061	176,326
1998	30	375,381	334,924	266,360	244,890
1999	27	321,250	273,499	300,260	218,129
2000	31	427,927	332,518	282,244	268,403
2001	24	338,150	506,729	443,391	331,741
2002	24	398,500	499,300	494,768	336,273
2003	37	550,000	545,086	541,244	340,115
2004	32	496,800	555,919	525,341	370,693
2005	40	624,800	554,309	517,290	407,712
2006	32	606,000	567,301	535,119	439,894
	414	4,768,713	4,627,098	4,187,204	

الهيكل التنظيمي

يتكون الهيكل التنظيمي للصندوق من مجلس المحافظين، ومجلس المديرين التنفيذيين، والمدير العام والموظفين.

مجلس المحافظين

يتكون مجلس المحافظين من محافظ ونائب للمحافظ تعيينهما كل دولة عضو من أعضاء الصندوق، وينتخب المجلس أحد المحافظين رئيساً له كل سنة بالتناوب. ويُعتبر مجلس المحافظين بمثابة الجمعية العمومية للصندوق وله جميع سلطات الإدارة. هذا ويعقد مجلس المحافظين اجتماعاً سنوياً في النصف الأول من كل عام في دولة المقر أو خارجها. ويتكون مجلس المحافظين حالياً على النحو التالي :

الدول الأعضاء	المحافظون ونواب المحافظين
المملكة الأردنية الهاشمية	المحافظ نائب المحافظ معالي الدكتور أمية طوقان سعادة الدكتور حمد الكساسبة
دولة الإمارات العربية المتحدة	المحافظ نائب المحافظ معالي الدكتور محمد خلفان بن خرياش معالي سلطان بن ناصر السويدي
مملكة البحرين	المحافظ نائب المحافظ معالي الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة سعادة رشيد محمد المعراج
الجمهورية التونسية	المحافظ نائب المحافظ معالي توفيق بكار سعادة سمير إبراهيمي
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	المحافظ نائب المحافظ معالي مراد مدلسي سعادة الدكتور محمد لكصاسي
جمهورية جيبوتي	المحافظ نائب المحافظ معالي علي فارح عصوي سعادة رشيد حسن صابان
المملكة العربية السعودية	المحافظ نائب المحافظ معالي الدكتور إبراهيم عبد العزيز العساف معالي الشيخ حمد السيارى
جمهورية السودان	المحافظ نائب المحافظ معالي الزبير أحمد الحسن معالي الدكتور صابر محمد حسن
الجمهورية العربية السورية	المحافظ نائب المحافظ معالي الدكتور عامر حسني لطفي سعادة الدكتور أديب مفضي ميالة

الدول الأعضاء	المحافظون ونواب المحافظين
جمهورية الصومال	المحافظ نائب المحافظ (1) معالي سالم عليو ابرو
جمهورية العراق	المحافظ نائب المحافظ (3) سعادة الدكتور سنان الشيبيني (2)
سلطنة عُمان	المحافظ نائب المحافظ معالي أحمد بن عبد النبي مكي سعادة حمود بن سنجور الزدجالي
دولة فلسطين	المحافظ نائب المحافظ معالي سعيد توفيق خوري سعادة الدكتور صالح جلال
دولة قطر	المحافظ نائب المحافظ معالي يوسف حسين كمال سعادة عبد الله بن سعود آل ثاني (4)
جمهورية القمر المتحدة	المحافظ نائب المحافظ معالي حسن حمادي (5) سعادة علي ناصور
دولة الكويت	المحافظ نائب المحافظ معالي بدر مشاري الحميضي معالي الشيخ سالم عبد العزيز الصباح
الجمهورية اللبنانية	المحافظ نائب المحافظ معالي رياض سلامة سعادة الدكتور مروان النصولي
الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى	المحافظ نائب المحافظ معالي فرحات عمر بن قدارة (6) سعادة الدكتور سعيد عبد العاطي
جمهورية مصر العربية	المحافظ نائب المحافظ معالي الدكتور فاروق عبد الباقي العقدة سعادة الدكتور حاتم القرنشاوي
المملكة المغربية	المحافظ نائب المحافظ معالي الدكتور فتح الله ولعلو معالي عبد اللطيف الجواهري
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	المحافظ نائب المحافظ معالي كان عثمان (7) سعادة محمد عبد الرحمن ولد علي
الجمهورية اليمنية	المحافظ نائب المحافظ معالي الدكتور سيف مهيوب العسلي معالي أحمد عبد الرحمن السماوي

- (1) لم يتم تسمية نائب المحافظ والمنصب شاغر اعتباراً من 10 يونيو 2006.
- (2) تم تعيينه محافظاً للصندوق عن جمهورية العراق.
- (3) لم يتم تسمية نائب المحافظ.
- (4) اعتباراً من 7 مايو 2006 خلفاً لسعادة عبد الله بن خالد العطية.
- (5) اعتباراً من 14 سبتمبر 2006 خلفاً لمعالي يحيى محمد إلياس.
- (6) اعتباراً من 6 مارس 2006 خلفاً لمعالي الدكتور أحمد أميني عبد الحميد.
- (7) اعتباراً من 13 سبتمبر 2006 خلفاً لمعالي الزين ولد زيدان.

مجلس المديرين التنفيذيين

يتكون مجلس المديرين التنفيذيين من مدير عام الصندوق رئيساً للمجلس، وثمانية مديرين أعضاء غير متفرغين ينتخبهم مجلس المحافظين من الدول الأعضاء، يعينون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. ويتولى المجلس الإشراف على نشاط الصندوق وتقديم ما يراه مناسباً من مشورة.

ويتشكل مجلس المديرين التنفيذيين حالياً على النحو التالي :

القوة التصويتية (%)	الدولة/الدول التي يمثلونها	المديرون التنفيذيون
	المدير العام رئيس مجلس المديرين التنفيذيين	سعادة الدكتور جاسم المناعي
13.58	المملكة العربية السعودية	سعادة الدكتور عبد الرحمن بن عبدالله الحميدي
11.96	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	سعادة عبد الحق بجاوي
*11.96	جمهورية العراق	(1) _____
	جمهورية مصر العربية الجمهورية اليمنية جمهورية السودان جمهورية الصومال الفيدرالية جمهورية جيبوتي جمهورية القمر المتحدة	سعادة الفاتح علي محمد صديق (السودان)
*19.96		
7.05	دولة قطر مملكة البحرين سلطنة عُمان	سعادة عبد الأمير بن سعيد بن محمد (عمان)
7.52	الجمهورية العربية السورية المملكة الأردنية الهاشمية الجمهورية اللبنانية دولة فلسطين	سعادة الدكتور مروان النصولي (لبنان)
13.09	المملكة المغربية الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى الجمهورية التونسية الجمهورية الإسلامية الموريتانية	سعادة الهادي الزار (تونس)
14.88	دولة الكويت دولة الإمارات العربية المتحدة	سعادة سامي حسين منصور الأنبعي (الكويت)

* تتأثر القوة التصويتية المبينة أعلاه بسبب الوقف المؤقت لعضوية كل من جمهورية العراق وجمهورية الصومال الفيدرالية.

(1) لم تتم التسمية نظراً لوقف العضوية.

المدير العام والموظفون

يعين مجلس المحافظين مديراً عاماً للصندوق لفترة خمس سنوات قابلة للتجديد، ويقوم مدير عام الصندوق برئاسة اجتماعات مجلس المديرين التنفيذيين. ويعتبر الرئيس الأعلى لموظفي الصندوق والمسؤول عن جميع أعماله. ويساعد المدير العام في إنجاز أعماله موظفون فنيون، ينتظمون في ست دوائر هي:

1. دائرة الشؤون الإدارية.
2. الدائرة الاقتصادية والفنية.
3. الدائرة القانونية.
4. معهد السياسات الاقتصادية.
5. دائرة الشؤون المالية والحاسب الآلي.
6. دائرة الاستثمارات.

وبالإضافة إلى الدوائر الست، يتضمّن الهيكل التنظيمي مكتباً للتدقيق الداخلي ومكتباً للمدير العام رئيس مجلس الإدارة، وكذلك اثنتين من اللجان الدائمة، وهما لجنتي القروض والاستثمار المنصوص عليهما في اتفاقية الصندوق. كما يتضمن اللجنة الإدارية التي أنشئت بموجب نظام العاملين الذي وافق عليه مجلس المديرين التنفيذيين وتم اعتماده من قبل مجلس المحافظين.